الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

الثقافة السياسية وتأثيرها على السلوك الانتخابي

دراسة ميدانية لطلبة جامعة ادرار

مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر في تخصص تنظيمات سياسية وإدارية

إعداد الطالبين :

- بن مالك محمد عبد الله
- -حبيتات عبد الله

إشراف الأستاذ :

- عثماني تهامي

لجنة المناقشة

الدكتور زبيري رمضان	جامعة:أدرار	رئيسا
الأستاذ:عثماني تهامي	جامعة:أدرار	مشرفا
الأستاذ: علي زين العابدين	جامعةأدرار	عضوا مناقشا

السنة الجامعية :2019/2018

شكر وعرفان

ا لحمد لله نحمده ونستعينه ونشكره ونهتدي به من يهده الله فهو المهتدي

ومن يضلل فلن تجد له وليا مرشدا هانحن نضع اللمسات الأخيرة علي

عملنا المتواضع الذي تم بعون الله وتوفيقه

ولولا هدي الله لنا ما كنا لنهتدي وما كنا لنتم هذا العمل لولا فضله عز وجل.

بعد شكر الله وحمده نتقدم بكلمات الشكر والعرفان إلى جميع **أساتذتنا الكرام** الذين تعلمنا بين

أيديهم الكثير من العلوم السياسية

ونخص بالشكر إلي أستاذنا المشرف الذي لم يبخل علينا بمساعدته

الأستاذ عثماني تهامي.

ولا يفوتنا إلا أن نتقدم باسمي معاني الشكر والعرفان لكل من ساهم في انجاز هذا العمل واخص

بالذكر

مؤسسة الأقصى نخص بالذكر "يوسف وعبد الملك ومحمد الذين ساهموا

في إنجاز هذا العمل المتواضع مع تمنياتنا لهم بالنجاح والتوفيق

في حياتهم المستقبلية

كما نشكر كل دفعة العلوم السياسية

وكل زملاء الدراسة طلبة ماستر 02 دفعة 2019.

محمد عبد الله عبد الله

إهداء

اهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع إلى اغلي ما عندي في الوجود

إلى النفس الرحيمة التي ترعرعت في أحضانها إلى من رسمت

لي درب حياتي وكانت سراجي الذي أضاءت ظلمة

أيامي اليكي يا أغلى هدية من الرحمان

" أمي الغالية " حفظهاالله

، إلى من سعى و شقي في سبيل راحتي إلى الذي جعل منجناحيه ذرعا لي

أبي رحمه الله وجعل الجنة مثواه.

إلى كل إخوتي وأخواتي"

إلى توأم روحي مريم

إلى كل عائلة حبيتات

إلى من حبهم يجري في عروقي.

إلى الذين شاركتهم طريق العلم والنجاح زملائي (العمل ،الدراسة)

إلى عنوان المحبة ورمز الوفاء، إلى الذين قاسمتهم الصعاب والأفراح أصدقائي كل

باسمه.

إلى كل من كان له الفضل في نجاحي.

إلى كل أساتذتي الكرام قسم العلوم السياسية خاصة الأستاذ المشرف عثماني تهامي

إلى مؤسسة الأقصى والقائمين عليه كل بإسمه "يوسف، عبد الملك ، محمد

إلى من ضاقت السطور من ذكرهم فوسعهم قلبي.

عبد الله

إهداء

إلى من هي انطلاقة الماضي وعون الحاضر وسند المستقبل

الحمد لله الذي أعاننا وزيننا بالحلم وأكرمنا بالتقوى وأجملنا بالعافية

اتقد م باهدا عملي إلى:

الزرع الواقي والكنز الباقي إلى من جعلت العلوم منبع اشتياقي، لكيأقدم وسام

الاستحقاق ،إليك **زوجتي العزيزة**بارك الله في عمرك

رمز العطاء ، وصدق االمحبة،إلى ذروة العطف والوفاء أنت **عزيزتي الغالية**بارك الله

في أيامك

إلى سندي في الحياة أبنائي إخواني وأخواتي

إلى ابي العزيز إلى روح امي الطاهرة

الي رمز الصداقة وحسن العلاقة اصدقا الدراسة . النخبة المثقفة،

الي زملاء العمل – المفتشية العامة الديوان–

الامانة العامة –

محمد عبد الله

مقدمة

الثقافة السياسية هي أحدى أهم الظواهر المثيرة للاهتمام وذلك كونها تترك أثراً واضحاً على المستوى الفعل والممارسة فقد تكون دافعاً للتنمية أو معوقاً لها، وهذا بالنظر لطبيعة الثقافة السائدة في المجتمع، ومن جهة أخرى فإن النسق الثقافي العام أما إن يساعد على تنمية الديمقراطية وأما ان يكرس حجم التسلط السياسي، وبإجماع علماء السياسية فإن الثقافة السياسية هي مجموعة من القيم الإتجاهات المتعلقة بإنماط الثقافة والتنشئة السياسية وليست مجرد وضع مؤسسات سياسية ودستورية تحكمها عملية الإنتخابات الدورية، إذ أن الثقافة السياسية تمثل لحام الوعي السياسي الذي يطبع فهم وإدراك الأفراد للواقع السياسي الإجتماعي والتاريخي للمجتمع ومقدرتهم على التصور الكلي للواقع المحيط بهم، إذ تؤثر هذه الأخيرة في كيفية نظر المجمهور للعملية الإنتخابية ومفهومه لما يمكن إعتباره مسألة النزاهة فيها، فعلى الرغم من أعتماد معايير دولية للإنتخابات الحرة والنزيهة إلا أن كيفية تفسير وفهم تلك المعايير يبقى تعرض الثقافة السياسية القائمة في كل بلد بالنسبة لكل فرد وفي هذه النقطة بالذات يأتي اهتمامنا الأكاديمي لهذه العلاقة الموجودة بين آليات حماية السلطة (الممارسة الانتخابية) ونسق المعتقدات والعادات والتقاليد وآثار ذلك على توجيه سلوك واختيارات الإتجاة السياسي للفرد ولذلك تكون الممارسة الإنتخابية انعكاسات للثقافة السياسية التي يتشبع بها الفرد طيلة مراحل حياته.

1. أهمية الدراسة:

إن دراسة موضوع السلوك الانتخابي وتأثيره بالثقافة السياسية وخاصة لدى فئة من طلبة جامعة أحمد دراسة أهمية واسعة النطاق بحيث تظهر أهمية هذا البحث من خلال رسم الأهداف التالية:

– إمكانية التعرف على أهم مكونات عناصر الثقافة السياسية لدى الفئة المستهدفة من طلبة جامعة احمد دراية وأثارها على مستوى السلوك والفعل والممارسة الانتخابية من خلال الاعتماد على النظرة الكلية في دراسة الثقافة السائدة لدى الطلبة.

– إمكانية التعرف على بعض الخصائص والسمات التي تميز التوجهات السياسية التعددية حيال الظاهرة السياسية من خلال التحليل الاستقاطي لمقومات الثقافة السياسية في ظل الخلفيات الثقافية والسياسية والإيديولوجية.

– تعد الانتخابات من أهم الإليات التي بإمكانها أن تعكس خريطة القوى السياسية في المجتمع حيث تسمح القوى المشاركة في العملية السياسية بالتعبير عن نفسها بأشكال مختلفة.

2. مبررات اختيار الموضوع:

✓ **مبررات ذاتية:**

– الاهتمام الخاص بالموضوع نتيجة لعدة عوامل منها توسيع مجال البحث حول موضوع الثقافة السياسية وتأثير السلوك الإنتخابي في الوسط الجماعي نظراً لجدية الموضوع وحيويته الحثيثة.

– الرغبة في تكوين رصيد معرفي ومعلوماتي حول الموضوع.

✓ **مبررات موضوعية:**

– أن موضوع الثقافة السياسية ولممارسة الانتخابية لا يزال أسير بعض الروى النظرية والتصورات الإيديولوجية الضيقة على مستوى جامعة أدرار

– تناول موضوع السلوك الانتخابي وأثره على الثقافة السياسية للأهمية التي يحويها من الجانب السياسية

– ما حل بالجزائر من أزمات والتي مازلت تعاني منها إلى غاية اليوم.

– الإنتخابات وما طغى على تنظيمها القانوني الكبير من الثغرات والهفوات وتغلب طابع عدم النزاهة التي نجت الإدارة الشعبية الحقيقة من الاختبار.

3–أدبيات الدراسة:

لقذ حظى موضوع الممارسة الانتخابية وآثارها على الثقافة السياسية أهتمام العديد من الكتاب والمفكرين في أدبيات علم السياسية بصفة عامة وحقل السياسية المقارنة بصفة خاصة من خلال نشر العديد من الكتب والمقالات والدراسات التي تهتم بجوانب عديدة تختص بالموضوع.

فبخصوص مفهوم الثقافة السياسية وأنواعها نجد كتاب « قراءات في السياسة المقارنة قضايا مهمة ومراحل نظرية «لمؤلفه محمد زاهي بشير المغيربي، تناول هذ الكتاب مرحل الثقافة السياسية من خلال إبراز مفهومها وأنواعها.

أما بخصوص مفهوم الإنتخاب وتحديد النظم الإنتخابية نجد كتاب « النظم الإنتخابية المعاصرة دراسة مقارنة « لمؤلفه بلاب أمين زين الدين، سستعرض هذا الكتاب النظم الانتخابية القائمة كالإنتخابات المباشرة وغير المباشر، الفردي وبالقائمة بالأغلبية وبنظام التمثيل الشيء، بالإَضافة إلى معايير الانتخابات الديمقراطية كمعيار الحرية والنزاهة الفعلية.

4-صعوبة الدراسة:

أن الدراسات التي كرست نفسها لدراسة السلوك الإنتخابي وتأثيره على الثقافة السياسية لعينة طلبة من جامعة أحمد دراسة بأدرار بمستوياتها المختلفة مازالت في دراستها الأولى، فهي لا تعطي جوانب ثقافة الطلبة السياسية وتوجهاتهم، فهناك صعوبات من إيجاد عدد كافي من مراجع تعالج موضوع الثقافة السياسية والدراسات التي حاولت أن تتقصى واقع الحياة السياسية لطلاب الجامعة التي تعاني من نذرتها.

صعوبة إجراء مقابلة وذلك لإمتناع الطالب عن الإجابة وتخوفه من الباحث وتردده في إجابته حول المواضيع السياسية.

5-الإطار المنهجي:

إن دراسة الموضوع تطلبت إطار منهجياً للتحليل وكان إلزاماً علينا اتباع أكثر من منهج واحد.

- المنهج التاريخي: تم الاستعانة بهذا المنهج من خلال محاولة تحليل الواقع الثقافة السياسية الجزائرية في ظل الأحادية الحزبية و التعددية السياسية.
- المنهج الوصفي: اعتمدنا من خلال بالوقوف على ظاهرة الثقافة السياسية والانتخابات إذ تطرقنا إلى خصائص ومكونات الثقافة السياسية وعلاقتها ببعض المفاهيم النشئةالسياسية والمشاركة السياسية بالإضافة إلى تحديد مختلف لنظام الانتخابية والمقاربات النظرية المفسرة للسلوك الإنتخابي.
- منهج دراسة الحالة: لقد تم اعتماد هذا المنهج في الدراسة بإعتبار أننا سنتناول موضوع السلوك الإنتخابي وأثاره على الثقافة السياسية في دراسة حالة معينة (جامعة أحمد دراسة بأدرار).

6-خطة الدراسة:

إن هذه الدراسة تسعى للإجابة على تساءل رئيسي يتعلق بمدى تأثير السلوك الإنتخابي على الثقافة السياسية ما قد يتطلب تقسم الدراسة إلى جملة من الفصول الفصل يتناول التحليل الإطار المفاهيمي والنظري للثقافة السياسية ابتدأ من تعرف مفهوم الثقافة السياسية وخصائصها مكوناتها ونماذجها بالإضافة إلى علاقتها ببعض المفاهيم المشابهة كالتنشئة السياسية والمشاركة السياسية كما تناولنا في الفصل الاول تعريف الإنتخاب وتحديد النظم الانتخابية وأنماط السلوك الإنتخابي والمقاربات النظرية المفسسرة للسلوك الإنتخابي وكذلك علاقة الممارسة الإنتخابية بالمشاركة السياسية.

وأهتم الفصل الأخير بالجانب التطبيقي الميداني.

7-إشكالية الدراسة

إن غياب أوصعوبة بلورة أرضية مشتركة لقواعد الممارسة السياسية وأبعادها الإستراتيجية واطرها المؤسساتية، ينعكس مباشرة على الثقافة السياسية وتأثيرها على السلوك الائتخابي حيث تمارس الثقافة السياسية في المجتمع تأثير واسعاُ سواءً على مستوى النخبة أو مستوىالجماهير، كما أن للانتخابات أهمية بالغة في تثبت وترسيخ العملية الديمقراطية فإن السلوك الانتخابي يشكل رصيد عمليات كثيرة تفاعلت فيها عدة عوامل وأنتجت سلوكاً محدداً في النهاية هذه الوضعية تضع الثقافة السياسية وتأثيرها بالسلوك الانتخابي وعلاقتها بالممارسة السياسية أمام عدة تساؤلات تتمثل في الإشكالية التالية:

هل تدني الثقافة السياسية الديمقراطية لدى المجتمع ؟ ساهم في ضعف الممارسة الانتخابية؟

وما مدى إدراكها عند طلاب جامعة أدرار عبر عينة الدراسة؟

ويندرج ضمن هذه الإشكال مجموعة تساؤلات منها:

ما المقصود بالثقافة السياسية؟.

ما هو مفهوم السلوك الانتخابي؟ ما هي أهم النماذج المفسرة له؟

هل هناك علاقة بين متغير الثقافة السياسية وأنماط السلوك الانتخابي لدى عينة البحث في جامعة ادرار؟

8-فرضيات الدراسة:

للإجابة على هذه الإشكالية الرئيسية أرتأينا وضع الفرضية المركبة التالية:

9-الفرضية العامة

إن إمكانية عدم إتخاذ سلوك انتخابي تتحقق بممارسة انتخابية فعالة وقوية مرتبطة بمجتمع واعي مشبع بشعور ديمقراطي ويترتب على هذه التساؤلات الفرعية مجموعة أو عدد من الفرضيات الجزئية.

تعد الثقافية السياسية مجموعة المعارف والآراء والاتجاهات السائدة نحو شؤون سياسة حكم الدولة والسلطة والولاء والانتماء والشرعية والمشاركة.

يأخذ السلوك الانتخابي أربعة أنماط (التصويت العقلاني الهادف، التصويت اللاعقلاني، الامتناع العقلاني، الامتناع اللاعقلاني).

يتحكم في سلوك الانتخابي الثقافي لسياسة الحملة الانتخابية النظام الانتخابي الظروف الاجتماعية الاقتصادية.

غياب ثقافة سياسية لدى الطلبة والسلطة ساهم في تدني ضعف الممارسة الانتخابية في الوسط الجامعي.

هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد العينة تجاه متغيرات السلوك لانتخابي تعزى إلى الجنس التحزب، السكن (الإقامة)، المستوى العلمي.

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للثقافة السياسية

نتطرق في هذا الفصل بإسهاب لدراسة أهم التطورات النظرية للمفهوم العام للثقافة السياسية ومحاولة إستخدام مفاهيم أساسية يمكننا أستعمالها كمعيار أساسي لقياس طبيعة الثقافة السياسة وفقاً لمقومات يمكننا الاعتماد عليها وسنتناول بالتفصل في هذا الجزء من الدراسة تحديد المقصود بالثقافة السياسية وخصائصها ومكوناتها ونماذجها وعلاقتها بالمفاهيم المشابهة الأخرى.

المبحث الأول: المستويات المفاهمية للثقافة السياسية

1- تعريف الثقافة السياسية:

على الرغم من أن العامل الثقافي كان أحد العوامل المهمة في دراسة السياسة منذ نشوء علم السياسة فإن مفهوم الثقافة السياسة يعتبر أحد المفاهيم الجديدة نسبيا في أدبيات علم الساسة بصفة عامة و حقل السياسية المقارنة بصفة خاصة[1].

حيث تمارس الثقافة السياسية السائدة في المجتمع تأثيرا واسعا و تلعب دورا عظيم الشأن في تشكيل الإدراك و السلوك السياسي[2].

ولقد كان العالم السياسي الأمريكي ألموندAlmond هو أول من استخدمه في مقالة كتبها عام 1956 ويعرف ألموند الثقافة السياسية بأنما "محموعة التوجهات السياسية والاتجاهات والأنماط السلوكية التي يحملها الفرد تجاه دوره كفرد في النظام السياسي.

ويرجع البحث في الثقافة السياسية إلى كتابات الأنثروبولوجيون أمثال "روثبندكت Ruth Bendict ومارجريت ميد Margaret Mead" حول الطابع القومي والتي عنيت بالكشف عن القيم والمعتقدات والممارسات الفريدة التي تميز ثقافة ما وتطور هذا المفهوم على يد ألموند و فيربا Almond and verba ليشير

[1]- محمد زاهي بشير المغيربي، قراءات في السياسة المقارنة قضايا منهجية ومداخل نظرية، ، ليبيا : دار الكتب الوطنية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 1998، ص 219.

[2]- عبد الغفار رشاد محمد، "ديمقراطية الثقافة السياسية"، في كتاب الحرية والديمقراطية وعروبة مصر : المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1993، ص 119.

به إلى ذلك النمط الخاص من التوجهات للأحداث السياسية في أي نظام سياسي محكم.[1]
وهناك بعض التعريفات للثقافة السياسية تقول:

– الثقافة السياسية يقصد بها مجموعة القيم المستقرة التي تتعلق بنظرة المواطن إلى السلطة والتي تعدمسؤولة إلى حد بعيد عن درجة شرعية النظام القائم فالثقافة السياسية تؤثر في علاقة المواطن بالسلطة من حيث تحديد الأدوار والأنشطة المتوقعة من السلطة ومن حيث طبيعة الواجبات التييتعينعلى المواطن القيام بها، كما أن الثقافة السياسية تتضمن التفاصيل الخاصة بمويةالفردو الجماعة.[2]

– ويعرف قاموس أكسفورد الثقافة السياسية بأنها الاتجاهات والقيم التي تتصل بعمل نظام سياسي محدد و تعد بمثابة معرفة متضمنة ومهارات مكتسبة عن عمل هذا النظام كما تتضمن اتجاهات تقييمية بشأنه[3].

وعلى ذلك يمكن تحديد عناصر مفهوم الثقافة السياسية على النحو التالي :

– تمثل الثقافة السياسية بمجموعة القيم والاتجاهات والسلوكات والمعارف السياسية الأفراد المجتمع .

– تتميز الثقافة السياسية بأنها متغيرة فهي لا تعرف الثبات المطلق ويتوقف حجم ومدى التغيير على عدة عوامل من بينها: مدى ومعدل التغير في الأبنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ودرجة اهتمام النخبة [4].

2–تعريف الثقافة:

الثقافة في اللغة كما جاء في معجم اللغة العربية المعاصرة هي مصدر الفعل تقف، وهي العلوم والمعارف التي يدركها الفرد ومجموع ما توصلت إليه أمة أو بلد في مختلف الحقول من أدب وفكر وعلم وفن وصناعة بهدف استنارة الذهن، أما اصطلاحاً فهي الرقي في

---

[1]- سمير خطاب، التنشئة السياسية والقيم، الطبعة الأولى، مصر : دار إيتراك للنشر والتوزيع، 2004، ص 42.

[2]- علي الدين هلال، نيفين مسعد، النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغير، القاهرة : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2002، ص 97.

[3]- نبيل حليلو، "التنمية والثقافة السياسية أية علاقة"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر : جامعة ورقلة، العدد الثامن، جوان 2012، ص 27.

[4]– حسن علي، "الهوية الدينية والنخبة السياسية في الجزائر حزب جبهة التحرير الوطني نموذجا"، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، جامعة تلمسان، 2008)، ص 88.

الأفكار النظرية ويشتمل ذلك الرقي في القانون والفنون والسياسة والتاريخ والأخلاق والسلوك والمقصود من مصطلح الثقافة (العلم الذي يبحث كليات الدين في مختلف شؤون الحياة) فإذا تم وصف دين محدد كذلك يعني الاختصاص بكلمات وذلك الدين[1].

تعرف الثقافة عند الفلاسفة بأنها تهذيب وصقل لنفس البشرية وهي مجموعة السلوكيات التي تم أتباعها لتقويم سلوك الأفراد والمجتمعات، وتتجلى المعني الحقيقي للثقافة في ظهوره في الاعتقادات و الأفكار المتبعة من قبل الأفراد الفرد عن نفسه بطريقة سليمة بالإضافة إلى المشاركة في الحديث و احترام الرأي الآخر كما يعتبر مفهوم الثقافة من المفاهيم التي تثير الكثير من الغموض والجدل وذلك لأسباب عديدة لعل أهمها التطور اللغوي والفكري للكلمة ذاتها سواء في اللغة العربية أو في اللغات الأجنبية الأخرى وأما يثير تشابك الدلالة من أهم كلمة مجاورة لها مكلمة الحضارة أو حتى بسب المعاني التي يضيفها كل باحث على هذا المفهوم ذاته.

إذ كانت الثقافة هي أحد مفاهيمها العامة هي « الرؤية» الشاملة للحياة فهي تتألف في ناحية من مجموعة القيم المستمرة والمستمدة من مصادر أربعة: الدين الأدب، اللغة، البيئة، ومن ناحية أخرى تتألف مجموعة أفكار عامة في الحرية والوطنية والديمقراطية والجمال والفضيلة لذلك تعتبر هذه القيم والأفكار بالغة التأثير في توجيه السلوك وفي رسم الصورة الميثالية لحياة البشرية وعليه يمكن القول أن الثقافة تتمثل بكونها مجموعة قوالب التفكير السلوك لأناس عاشوا معاً لفترة طويلة في مجتمع محددة تاريخياً[2]

3-تعريف السياسة :

تعرف السياسة لغة بأنها عبارة عن معالجة الأمر وهي مأخوذة من الفصل ساس ويسوس وهي على مصدر فعاله، إما إصطلاحاً فتعرف بأنها رعاية كافة شؤون الدولة الداخلية.

[1]-محمد زاهي بشير المغيربي، قرأت في السياسة المقارنة قضايا منهجية ومداخل نظرية، ط02 ،ليبيا: الكتب الوطنية للنشر والتوزيع ، 1998 ص 219.

[2]رامي حسني الشرافي ،دور الإعلام التفاعلي في تشكيل الثقافة السياسية لدى الشباب الفلسطيني ، (مذكرة الماجيستير في دراسات الشرق الأوسط ، قسم الأدب والعلوم الإنسانية جامعة الأزهر ،2012)،ص57.

وكافة شؤونها الخارجية وتعرف أيضاً بأنها سياسة تقوم على توزيع النفوذ والقوة ضمن حدود مجتمع ما[1].

وتعرف بأنها العلاقة بين الحكم والمحكوم في الدولة، وقد عرفها هارولد بأنها عبارة عن دراسة السلطة التي تقوم بتحديد المصادر المحددة وعرفها ديفيد ستون بأنها عبارة عن دراسة تقييم لموارد الموجودة في المجتمع عن طريق سلطة أما الوقعيون فعرفوها بأنها من يقوم على دراسته الواقع السياسي وتغيره موضوعيا[2]ً.

يشوب كلمة السياسية الكثير من الغموض وفي أحيان يقصد بها عكس معناها الحقيقي، وكثيرا ما نحاول تجنب تعريف السياسة اعتقادا منا بأنه لا لزوم لهذا التعريف كونه معروفا من الجميع في حين تختلط السياسة في الأذهان بكثير من المفاهيم الخاطئة، لذلك لا بد لنا قبل التطرق إلى مفهوم الثقافة السياسية من إلقاء الضوء على السياسة نفسها نظرا للعلاقة النسبية بينهما، لذلك عرفت السياسية على أنهما محال نشاط الدولة.[3]

– السياسة هي علم وفن إدارة الدولة والسلطة بالممكنات الظاهرة والخفية لحفظ مصالح الشعب وتدبير شؤونه الداخلية والخارجية والاقتصادية والمالية والاجتماعية، ولذلك فإن السياسة إدارة و نشاط يستهدف مصالح الناس والساسة الذين يتطلعون إلى كرسي السلطة بهذه المعاني لا يمكنهم الاستغناء علن الثقافة والعلم والفن لأنما مرشدهم إلى النجاح وتحقيق الأهداف. أما أولئك الساسة المتطلعون إلى السلطة فحسب فهم ليسوا قادرين على مد الجسور مع الثقافة والمثقفين وليس لهم علاقة مع تيارات الجهل والتسلط والاستبداد والاستغلال والاستعباد فيصطفون مع خنادق الشر المواجهة المصالح الشعب فيفقدون كل صلة مع الناس إلا صلة القهروالإخضاع، فهم قد حكموا على أنفسهم بالعزلة بمجرد انعزالهم عن الثقافة والإبداع وأضواءالفكر الكاشفة لزوايا التخلف والجهالة.[4]

[1]-عبد الله موسى، "الثقافة السياسية: الجزائر نموذجا"، عن الموقع:http://www.jcmcr.com/download.php?t=Studies&file=57,15/2/2019

[2]–عصام سليمان، مدخل إلى علم السياسية،لبنان: دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، 1989، ص 07.

[3]-حسان محمد شفيق العاني، الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة، العراق : مطبعة جامعة بغداد، 1986، ص 14.

[4]–صالح بلحاج، "التنمية السياسية نظرة في المفاهيم والنظريات"، جامعة الجزائر، ص 07.

المبحث الثاني : خصائص الثقافة السياسية.

يحتاج كل نظام سياسي إلى حاضنة ثقافية واشتراطات منطقية واتجاهات دفع تحافظ على انشداد جميع الطبقات المجتمعية له لتضمن استمراره ونجاحه والدفاع عنه[1].

وتعد الدراسة التي قام بها ألموندAlmondو فير باVerba حول "الثقافة المدنية" من أهم الدراسات التي تناولت خصائص الثقافة السياسية بالتحليل من الناحية النظرية حيث استخدما التحليل النفسي لتحديد توجيهات الأفراد الأساسية حيال أربعة محكات وهي:

أ- النظام السياسي بصفة عامة.

ب- النشاط السياسي للمواطنين مثل الترشيح والانتخاب .

ج- النشاط الحكومي.

د- تنظيم شؤون الأفراد ورعاية مصالحهم[2].

وفيما يتعلق بهذه الخصائص فهي تضم مجموعة من القيم السياسية والتي تختلف من مجتمع الآخر يتراوح مضمونها في الآتي:

1- الحرية والإكراه:

حيث أن الثقافة السياسية قد تؤكد على قيمة الحرية و هنا فإن طاعة الفرد للسلطة الحاكمة يكون على أساس الاقتناع وليس الخوف، ويكون لدى الفرد الإحساسبالقدرة على التأثير في مجريات الحياة السياسية والمشاركة الإيجابية أو قد تؤكد على قيمة الإكراه وفي هذه الحالة عادة ما ينصاع الفرد للحكومة بدافع الخوف لا الاقتناع، ويفقد الإحساس بالقدرة على التأثير السياسي[3].

2- الشك والثقة :

حيث يعتبر عنصر الشك أو الثقة في السلطة الحاكمة عنصرا أساسيا من عناصر الثقة السياسية لأي مجتمع وتتوقف مدة ثقة الفرد أو شكلها في الحكومة على طبيعة سلوك

---

[1]- عباس راضي العامري، الثقافة السياسية ... منطلق المفهوم و أزمة التأسيس، نقلا عن الموقع: http://www.alnoor.se/author.asp?id=1775/21/08/2018

[2]- منذر السيد أحمد الحلولي،" الثقافة السياسية وأثرها على التحولات الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني"، (رسالة ماجستير ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، 2009)،ص 37.

[3]- بحث مقدم حول الثقافة السياسية، ص 04. عن الموقع :
http://www.saudiaffairs.net/webpage/sa/issue21/article21/article13.htm/18/07/2018.

الحكومة تجاه الأفراد ومدى استجابتها لمطالبهم كذلك فإن انخفاض الثقة بين الأفراد وبعضهم البعض يقلل من ثقة الأفراد في حكومتهم.

3- الولاء المحلي والولاء القومي:

ففي المجتمعات التي تعني قيمة الثقافة القومية يتجه الأفراد بولائهم نحو الدولة ككل، مما يتضمنه ذلك من شعور بالمسؤولية العامة وإعلاء المصلحة العامة على المصلحة الخاصة والاهتمام بقضايا القومية، أما في المجتمعات التي تعلي من قيمة الثقافة المحلية يتجه الفرد بولائه لأسرته وقبيلته أو جماعته الدينية أو العرقية على حساب الدولة، ويصاحب ذلك غياب الشعور بالمسؤولية العامة والانغلاق على القضايا المحلية والذاتية[1].

حساب غيرها، ويمكن التعرف على أهم خصائص الثقافة السياسية العربية من خلال تحديد موقعها من ثلاث قضايا رئيسية :

- قضية الانتماء والهوية.
- قضية المشاركة السياسية.
- قضية علاقة الدين بالقومية[2].

ما يمكن قوله عن خصائص الثقافة السياسية أنه لكل مجتمع خصوصية تعكسها ثقافتها السائدة بين أبنائه ، تلك الثقافة التي تطورها مجموعة من القيم والمفاهيم والمعارف التي اكتسبها عبر ميراثه التاريخي والحضاري والجغرافي والتركيب الاجتماعي وطبيعة النظام السياسي والاقتصادي، فضلا عن المؤثرات الخارجية التي شكلت خبراته وانتماءاته المختلفة

المبحث الثالث: مكونات الثقافة السياسية.

يمكن الحديث عن مجموعة من العناصر أو المكونات للثقافة السياسية سواء تلك التي تتبناها الدولة (ثقافة الحكام أو الثقافة الرسمية، وتلك السائدة لدى الأفراد المجتمع (محكومين) والتي تسمى الثقافة غير الرسمية. ومن هذه المكونات تقوم الثقافة السياسية على عدة مبادئ منها المرجعية التي تعني المصادر المعرفية التي يستند إليها النظام السياسي للدولة، ويدعو المكون أو المبدأ الثاني إلى العمل الجماعي وليس الفردي في كافة قضايا

[1]- جدي فادي تركس، تنمية الثقافة السياسية للمرأة في صعيد مصر، أعمال المؤتمر المقام بجامعة أسيوط، أفريل 2008، ص 04.

[2]- عبد المالك المتوكل، "خصائص الثقافة السياسية العربية"، عن الموقع
http://www.sawtshouraonline.com/index.php?option=com_k2/10/09/2018

المجتمع، والعمل وفق المسؤولية الاجتماعية ويتعلق المبدأ الثالث بالإطار العام للعمل السياسي و كيفية الفصل بين النطاق الخاص والعام ليحدد النا شروط المشاركة السياسية في التنمية السياسية مثل السن والأهلية القانونية .. الخ، وأخيرا الحس والولاء الوطني كمبدأ يساعد الأنظمة السياسية وقت الأزمات التي تتعرض لها.[1]

وسوف نتناولها بالتفصيل كالآتي :

1- المرجعية:

وهي تعني الإطار الفكري الفلسفي المتكامل أو المرجع الأساسي للعمل السياسي فهو يفسر التاريخ ويحدد الأهداف والرؤى ويتحرر المواقف والممارسات ويكسب النظام الشرعية وغالبا ما يحقق الاستقرار بإجماع أعضاء المجتمع على الرضا من مرجعية الدولة ووجود قناعات بأهميتها وتغيرهما عن أهدافهم وقيمهم وعندما يحدث الاختلاف بين عناصر النظام حول المرجعية ، تحدث الانقسامات و تبدأ الأزمات التي تمدد شرعية النظام وبقائه واستقراره ومن أمثلة المرجعيات الديمقراطية والاشتراكية لشكل النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي أما عن الدول الناميةفالمسائل المتعلقة بشكل نظام الحكم وطبيعة النظام الاقتصادي وحدود العلاقة بين الدين والدولة لم تحسم بعد ولا تزال مثار خلاف وصراع.[2]

2- التوجه نحو العام:

ان هناك فرق بين التوجه الفردي الذي يميل إلى الإعلاء من شأنه الفرد وتغليب مصلحته الشخصية وبين التوجه العام أو الجماعي الذي يعني الإيمان بأهمية العمل التعاوني المشترك في المجالين الاجتماعي والسياسي والتوجه نحو العمل العام والإحساس بالمسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع وقضاياه من أهم مكونات الثقافة السياسية، ذلك أن هذا الشعور بالمسؤولية يدفع المواطن إلى الإيجابية في التعامل مع القضايا والموضوعات في ظل ثقافة متشابكة مؤداها الإحساس بالولاء للجماعة.[3]

---

[1]- هيثم نحاوي، "الثقافة السياسية وأبعادها"، الشرق، الصادرة بتاريخ 2012/ 07 / 24 ، ص 10.

[2]- حسن عالي : مرجع سابق، ص 89.

[3]- موسوعة الشباب، المشاركة بين الثقافة والتنشئة، نقلا عن الموقع :
http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/YOUN40.HTM/17/07/2018.

3- التوجه نحو النظام السياسي:

الاتجاه نحو النظام السياسي والإيمان بضرورة الولاء له و التعلق به من ضرورات الإحساس بالمواطنة وما ترتبه من حقوقه وواجبات والتزامات، فكل ثقافة سياسية عليها أن تحدد النطاق العام المعقول للعمل السياسي والحدود المشروعة بين الحياة العامة و الحياة الخاصة، ويتضمن هذا النطاق تحديد الأفراد المسموح لهم بالمشاركة فغي العملية السياسية ووظائف المؤسسات السياسية كل على حدى.

4- الإحساس بالهوية:

يعتبر البعض أن الإحساس بالانتماء من أهم المعتقدات السياسية، ذلك أن شعور الأفراد بالولاء والنظام السياسي يساعد على إضفاء الشرعية على النظام، كما يساعد على بقاء النظام وتخطيه للأزمات والمصاعب التي تواجهه، فضلا عن أن الإحساس بالولاء والانتماء للوطن يساعد على بلورة و تنمية الشعور بالواجب الوطني وتقبل الأزمات، كما يمكن من فهم الحقوق و المشاركة الفاعلة في العمليات السياسية من خلال التعاون والجهاز الحكومي والمؤسسات السياسية وتقبل قرارات السلطة السياسية والإيمان بالدور الفاعل لها في كافة مجالات الحياة.[1]

المبحث الرابع: نماذج الثقافة السياسية.

بناء على ما تقدم نلاحظ أن تعجج التعريفات وتنوعها ينتج عنه تعدد أنماط وأنواع الثقافة السياسية التي تطرق إليها بعض الباحثين في مجال علم الاجتماع السياسي في دراساتهم وأبحاثهم لفهم هذه المسألة، وقد حاول ألموند و فيربا تحديد نمط الثقافة السياسية و جعلها نوع من السلوك الذي يرتبط بالنظم السياسية الديمقراطية والتي تسعى لخلق نوع من الشعور الإيجابي لدى المواطن، ذلك الشعور الذي يشجعه على أن يأخذ دوره كاملا في المشاركة في العملية الديمقراطية [2].

وكانت نقطة التساؤل الأساسية في هذه الدراسة في تحديد العلاقة بين الثقافة السياسية و السلوك السياسي ومدى إمكانية خلق ثقافة سياسية مؤيدة لبناء نظام سياسي ديمقراطي في الدول النامية وما هي الثقافة السياسية المؤيدة لهذا النظام؟.

[1]- حسن عالي، مرجع سابق، ص 90.

[2]- مولود زايد الطيب، مرجع سابق، ص 184.

يرى ألموند و فيربا أن توجهات الأفراد بجاه النظام السياسي تتحدد من خلال ثلاث أبعاد وهي: الإدراك، المشاعر، التقييم .

1- الإدراك Cognition:

يعني مدى معرفة الأفراد بنظامهم السياسي والبنى التي يحتويها والأدوار السياسية فيجاني المدخلات والمخرجات.

2- المشاعر Affect:

تعني الأحاسيس التي يحملها الفرد تجاه النظام السياسي والسلطات والسياسات العامة

3- التقييم Evaluation:

يعني الأحكام والآراء التي يحملها الأفراد تجاه النظام السياسي والأدوار السياسية المختلفة وتقييمهم لأداء نظام سياسي بصفة عامة.

ويرى الكاتبان أنه يمكن تحديد وقياس الثقافة السياسية لأي مجتمع من المجتمعات من خلال معرفة مدى وإدراك وشعور وتقييم الأفراد الأربعة جوانب أساسية من الحياة السياسية وهي:

أ- النظام ككل Systeme:

ويشمل الموقع والتاريخ و الشكل الدستوري والمساحة ... الخ.

ب- جانب المدخلات Inputs:

ويشمل الأفراد والجماعات والبني والعمليات السياسية التي يتم من خلالها التعبير عن تقديم المطالب المختلفة إلى السلطات لتحويلها إلى سياسات عامة وقرارات ملزمة.

ج- جانب المخرجات Ouputs:

ويشكل كيفية وضع وتمييز السياسات العامة في المجتمع و ماهية البنى التي تقوم بهذه العملية . د- دور الذات Self:

ويشمل مدى إدراك الفرد لدوره في الحياة السياسية ومدى معرفته لحقوقهوواجباته وقدراته وماهية المعايير التي يستخدمها لتكوين آرائه حول النظام السياسي و تقييمه لجوانبها المختلفة.[1]

[1]- محمد زاهي، بشير مغيربي: مرجع سابق، ص 223.
[1]- مرجع سابق، ص 225.

1- الثقافية السياسية حسب كل من ألموند و فيربا :

واستنادا على كيفية توزيع هذه الأبعاد الثلاثة "الإدراك، الشعور والتقييم" قدم ألموند وفير با تصنيفا لأنواع الثقافات السياسية وهي الثقافة السياسية الضيقة أو المحلية، والثقافة السياسية التابعة أو الرعوية، والثقافة السياسية المشاركة.

أ- الثقافة السياسية الضيقة أو المحلية Parochial political culture:

وتوجد مثل هذه الثقافة في المجتمعات التقليدية البسيطة حيث تقل درجة التخصص إلى حد كبير وحيث يقوم الفرد بأداء أدوار متعددة في نفس الوقت فلا توجد أدوار ووظائف سياسية متخصصة بمعنى أن رئيس المجتمع القبلي مثلا (شيخ القبيلة) يقوم بأداء أدوار سياسية ودينية واجتماعية مختلفة دون أن يكون لديه تمييز واضح محدد بين هذه الأدوار والنشاطات و العود في مثل هذه الثقافة لديه معلومات و مدارك ضيقة خاصة بالمجتمع المحلي، أما إدراكه ووعيه بنظامه السياسي ككل فهو محدود وغير واضح، ولذلك فإن إدراكه للجوانب المختلفة للنظام – المدخلات والمخرجات – ودور الذات هو إدراك بسيط و مشوش[1].

ب- الثقافة السياسية التابعة أو الرعوية:

وتوجد هذه الثقافة عندما يكون هناك إدراك لدى الأفراد بالنظام ككل وبجانب المخرجات، مع غياب أو تذبذب الإدراك بجانب المداخلات ودور الذات في العملية السياسية وفي التأثير على النظام السياسي، أما شعور الفرد وتقييمه للنظام السياسي ومخرجاته في مثل هذه الثقافة فقد يكون شعورا و تقييما مؤيدا أو معارضا، بمعنى أنه يعتبر السلطات شرعية وقد يعتبرها غير شرعية، إلا أن موقف الفرد وسلوكه الفعلي عادة ما يكون سلبيا وذلك لإحساسه بعدم قدرته على التأثير على النظام لذا فإنه يخضع للقرارات التي تتخذها السلطات ويعتبرها إلزامية ولا يمكن تحديها، ويفسر على أنه قبول للسلطة ولقراراتها المختلفة دونما تحدي أو أية محاولة لتغييرها، سواء كان راضيا عنها أم غير راض، حيث أنه يرى أنه ليس لديه القدرة على فعل أي شيء تجاهها وأنه مجرد تابع أو رعية.(*)

(*)- للمزيد حول هذه الدراسات ينظر: - محمد السويدي: علم الاجتماع السياسي: ميادينه وقضاياه. الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، 1990، ص ص 129-149.

- Jean Pierre Durand et B Robert Weil: Sociologie Contemporaine. 2Ed, France: Abinimprimeur, 2018, p511.

خلاصة الفصل الأول

لقد شمل هذا الفصل الإطار النظري كقاعدة للمعلومات الأساسية للدراسة ، إذ تبين أن الثقافة السياسية بوصفها نسقا فرعيا من النظام السياسي مسؤولا عن إنتاجالقيم . تتداخل في تشكيله مجموعة من العمليات ، مها ما يتعلق بالانتماء الحضاري والثقافي ومنها ما يتعلق بالسياقات الاقتصادية الاجتماعية وكذاالظروف الإقليمية والعالمية ، فلمستوى التعليمي والوعي السياسي والبناء النفسي الاجتماعي هي محدداتأساسية في بلورة سياسة ثقافية لمجتمع ما.

الفصل الثاني: السلوك الإنتخابي دراسة مفاهيمية ومقاربة نظرية

يتسم في هذا الفصل التطرق إلى خاصية الممارسة الانتخابية وفقاً لمجموعة من الخطوات التسلسلة التي تهدف إلى الإحاطة بالمفهوم الشامل للانتخاب من حيث توضيح المفهوم الإسمي والإصطلاحي للانتخابات وتحديد انماط السلوك الانتخابي والمقاربات النظرية المفسرة للسلوك الانتخابي وعلاقة هذا الأخير

المبحث الاول : تعريف الانتخابات

تشكل الانتخابات إحدى آليات المشاركة السياسية، ووسيلة لصنع الخيارات السياسية، إذ توفر ممارسة واقعية لاختيار القادة، وتقرير قضايا وطنية مطروحة، وفي ظل عدم إمكانية حكم أعضاء المجتمع أنفسهم مباشرة، تكون ممارسة عملية تهيئ الفرصة لتشكيل حكومة ديمقراطية لتمثيلهم أمرضروري.[1]

فهي فرصة لمشاركة كل المواطنين الذين تتوفر فيهم شروط الإنتخاب، مما جعل هذه العملية أساس النظم الديمقراطية"[(*)]، والتي من شروط قيامها: [2]

أ. اختيار الحكام والنواب عبر انتخابات حرة ونزيهة ومتتالية، وبعيدة عن أية ضد غوط علمى المواطنين.

. ب. إعطاء كل المواطنين البالغين حق التصويت في الانتخاب. وتعتبر كلمة إنتخاب (election) مرادفة لحرية الاختيار، وهي تعني أن يختار (to chose) و على هذا فالنظم الإنتخابية هي بمثابة أدوات الإختيار الحاكمين[3] ، كما يعني الانتخاب نمط أيلولة السلطة يرتكزعلى اختيار المواطنين لممثليهم أو لمندوبيهم على المستوى المحلي، الوطني أو المهني، أو هو نمط المشاركة المواطنين في الحكم في إطار الديمقراطية التمثيلية[4].

---

[1]–عبدالوهابحميدرشيد: مرجعسبقذكره،ص 52.

[(*)]–إنالإنتخاباتفيحدذاتهالاتشكلالديمقراطية،فهيليستغاية بل خطوة، لا ريب في أنها مهمة وكثيرا ما تكون أساسيةعلى أنها الطريق المؤدية إلى إضفاء الطابع الديمقراطي على المجتمعات، ونيل الحق في مشاركة الفرد في حكم بلده، على النحو المعلن في نصوص المعاهدات الدولية الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان، وسيكون من المؤسف خلط الغاية بالوسيلة، وتنامي الحقيقة القائلة بأن معنى كلمة الديمقراطية يتجاوز مجرد الإدلاء دوريا بالأصوات، ليشمل كل جوانب عملية مشاركة المواطنين في الحي ان السياسية لبلدهم.

[2]– مركز حقوق الإنسان: حقوق الإنسان والانتخابات. نيويورك: منشورات الأمم المتحدة، وثيقة ،1994، ص 12.

[3]– طارق محمد عبد الوهاب : مرجع سبق ذكره، ص 39.

[4]– أحمد سعيفان: قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية. ط1، بيروت: مكتبة لبنان، 2004، ص 53.

والجدير بالملاحظة أن هذين الأنموذجين يتفقان في كون أن التصويت يمثل أدنى مستويات المشاركة السياسية، حيث أنه يقع في قاع هرم أنشطتها، أي أنه يمثل أدنى المستويات وأقلها التزام ا بالإضافة إلى أنه (التصويت) يمثل أكبر مستوى من حيث مشاركة المواطنين، وهذا ما أكدته الأنماذج السابقة من خلال النسب المئوية، و اتفق مع فكرة أن التصويت يمثل أبسط و أيسر أوجه المشاركة السياسية والمستوى الأوسع فيها لذلك يحتل قاعدة الهرم، و كلما اتجهنا بشكل تصاعدي ضاق مستوى المشاركة من حيث عدد المشاركين و ازداد تعقدا.

1-مفهوم الانتخابات

أن تعريف الانتخاب بإعطاءه مدلول نظري على نحو مباشر عادة ما يربطنا بأنه أحدى وسائل المشاركة السياسية أو الإداة التي تسمح للشعب الإسهام في صناعة القرار السياسي.
حيث أقر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وكذلك الاتفاقيات الدولية المتنوعة حق المواطنين في المشاركة في حكم بلدانهم سواء بصورة مباشر أو من خلال الممثلين الذين يتم اختيارهم بحرية وتنص المادة رقم 21 من الإعلان العالمي أن < إدارة الشعب هي مناط سلطة الحكم ويجب أن تتجلى هذه الإرادة من خلال انتخابات نزيهة بين الناخبين وبالتصويت بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري أو بإرجاء مكافي من حيث ضمان حرية التصويت السري من الناحية القانونية فهو الوسيلة والطريقة التي بموجبها يختار المواطنون الاشخاص الذين سيندون إليهم مهام ممارسة التسيير أو الحكم نيابة عنهم سواء على المستوى السياسي الإداري مثل الانتخابات الإدارية والولائية أو على مستوى المرافق الإجتماعي والاقتصادي والثقافية.[1]

وتعرف الانتخابات على أنها الطريقة التي يتاح من خلالها للشعب حرية التعبير عن إرادته بناء على اقتراع يجري على قدم المساواة بين الناخبين وأن يكون اقتراعا سريا، والمساواة هذا تتعلق بقوة التصويت، أي لا يحمل صوت من حيث المبدأ وزنا غير متكافئ مع ما يحمله صوت آخر وبالتالي تكون لجميع الأصوات نفس قوة التأثير، وقد نصت المادة 20 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنه لكل شخص يتمتع بالأهلية القانونية الحق

[1]- نفس المرجع السابق ،ص 12.

في المشاركة في حكم بلده مباشرة، أو عن طريق ممثلين وأن يشارك في انتخابات عامة تجري بالاقتراع السري، وأن تكون نزيهة ودورية وحرة.

و يرى "الجابري" أن الانتخاب نوع من الديمقراطية، و الذي يفترض فيه أن يقوم على أسس ديمقراطية و يلخصها في المساواة في الإمكانيات و الإمكانات و الوسائل . ومعنى الانتخاب عنده هو الاختيار، أي أن ينتخب المواطن معناه أن إمكانات عدة تتاح أمامه ليختار أيا يشاء منها، و يضيف أنه ليختار الناخب يجب أن يكون حرا فيما يريد، و يعرف ما يريد، و لماذا يريد، ويملك الاستطاعة على تحقيق هذا الذي يريد، و هي تظهر علاقة الحرية بالاختيار، التي تصبح استعبادا واستغلالا إذا كان هناك تفاوت في القدرة على التمتع بها. فالانتخابات هي إحدى وسائل تداول السلطة بالطرق السلمية، وتقوم أساسا على حرية الاختيار لمن يكسبه الدستور حق الانتخاب.[1]

والجدير بالذكر أن هذا الحق قد ارتبط بالعديد من الشروط، والتي اختلفت من دولة إلى أخرى، وانطلاقا منها تتسع المشاركة الإنتخابية أو تضيق، وهذا راجع للعديد من الأسباب، منها القيود التي تفرض في القائم بالتصويت أو أثناء أداء العملية، والتي قد تكون قليلة إلا أنها تؤثر بشكل واضح.[2]

2-السلوك الإنتخابي:

يشكل السلوك الإنتخابي جزء من السلوك السياسي العام للفرد ويقصد به\ا الأخير "مجموع النشاطات العملية لدى الأطراف الإجتماعية وهي ترتبط بفكرة المشاركة السياسية أي التي تحدث تأثيراً في طريقة الحكم الجامعية" وعليه يتشابه مفهوم السلوك الانتخابي مع السلوك السياسي في أنمطها يعتبران نمط من أنماط السلوكيات الاجتماعية غير أنهما يهتمان بالأفعال السياسية التي تصدر عن المواطنين تجاه موضع سياسي معين.[3]

---

[1]– بارة سميرة ، أنماط السلوك الانتخابي والعوامل المتحكمة فيه ،(مذكرة الماجيستير في التنظيم السياسي والإداري، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية)،جامعة الجزائر،2007،ص48.

[2]–سعيد بوالشعير ،القانون الدستوري والنظم لسياسية المقارنة ،ج1،ط4 (الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية،د س)ص 106.

[3]–محمد شلبي ، المنهجية في التحليل السياسي : المفاهيم –المناهج–الإقترابات–الأدوات(الجزائر :دار هومة ،1997) ،ص 127.

لكن يبدو أن السلوك الانتخابي يختلف عن السلوك السياسي في كونه سلوك جماعي احصائي بحيث يتمكن الباحث من خلال تحليله من معرفة اسس الناخبين لمختلف الأحزاب و مستوى انتشار هذه الأحزاب داخل المجموعات الاحصائية المختلفة ولذلك تمت بحوث السلوك الانتخابي باستخدام دراسات الرأي العام جنب إلى جنب مع تحليل عملية للانتخابات من أجل قصم الأسس التي بني عليها إدلاء المواطنين بأصواتهم أيضاً يختلف السلوك الانتخابي عن الفعل والمواقف الانتخابي فبالنسبة للفعل فهو يظهر عندما تندمج مع وحدة واحدة سلسلة أهداف توجد السلوك وتنتهي بتفضيل إختيار مميز وبالتطبيق على السلوك الانتخابي نجد أن الفعل الانتخابي يعرف على أنه سلسلة من السلوكيات الموجهة لصدق إقامة قرار انتخابي معين والتي تنتهي بالتصويت لصالح أحد الأحزاب أو المرشحين أو اتجاه سياسي ما.[1]

يظهر من هذه الفروقات مهوم السلوك الانتخابي يشكل جزء من عملية تحليل الانتخاب ككل والتي تتداخل فيها الكثير من العوامل المختلفة ولا نبالغ إذا قلنا أنه نتج عن تجاوز التحليل الكلاسيكي لمفهوم الانتخاب من كونه طريقة تمكن الناخب من اختيار الشخص الذي يمثله إلى كونه ... يضمان في مفترق الطرق بين مختلف مؤسسات الحياة السياسية والإجتماعية " فعلم إجتماعي الانتخابات (أو السلوك الانتخابي) يركز أهتمامه على الناخبين والمصور ويلاحظ الظروف التي تعمل من خلالها مختلف المؤسسات في سبيل مشاركة المواطنين في عملية اختيار حكامهم واتجاهات الناخب عند اختيار المرشحين.[2]

المبحث الثاني : أنماط السلوك الإنتخابي

1-التصويت

1-1 . مفهوم التصويت

إن التصويت هو آلية يستخدمها المواطنون في كثير من البلدان لاختيارة أداتهم، ولاتخاذ القرارات في القضايا الخاصة، فهو وسيلة مهمة وأساسية يمكن للأفراد من خلالها التأثير علمى القرارات الحكومية، كما يعد التصويت بأنه قيام الفرد المواطن) باختيار أحد

[1]-صابر عبد ربه ، الإتجاهات النظرية في تفسير الوعي السياسي ،الإسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2002، ص129.

[2]- محمد شلبي،نفس المرجع السابق، ص 12.

المرشحين لتمثيله في الهيئات المنتخبة التي تتولى إعداد القوانين، أو توجد في بعض مناصب اتخاذ القرارات وله عدة أنواع: كالتصويت الاختياري والإجباري، والتصويت الأبيض، التصويت الباطل والتصويت بالمراسلة أو بالوكالة.[1]

وغالبا ما يجري التصويت ضمن عملية انتخاب، تتم على المستوى الوطني أو المقاطعة، ومن الجدير بالإنتباه أن الإنتخابات المحلية أو على مستوى البلديات، تعد ذات أهمية م ع الإنتخابات المتعلقة بالهيئات الإقليمية أو الوطنية، فالتصويت حق لكل مواطن)، حتى يبدي رأيه لاختيار ممثليه في الإنتخابات، سواء أكانت برلمانية لاختيار نواب الشعب، أو محلية أو نقابية، وتكون نتيجة التصويت اختيار الممثلين ليعبروا عن إرادة الشعب في كافة المجالس المنتخبة،فالتصويت لايقتصر على تحديد واختيار الحكام، وإنما يتعدى ذلك إلى المشاركة في رسم السياسة العامة بطريقة غير مباشرة عن طريق النواب والممثلين، إضافة إلى وظيفتين أساسيتين، هما:

- إعطاء الشرعية للسلطة الحاكمة.
- تنشيط الإحساس لدى المحكومين بانتمائهم للمجتمع،

2- أنواع التصويت:

سوف يتم الاعتماد على الأساس العقلاني في الأداء الانتخابي للمواطنين كمعيار في عملية التصنيف، و التمييز بين أنماط السلوك الانتخابي عامة: :

2-1. التصويت العقلاني:

تعتبر العقلانية موقف فكري عام يقيم معتقداته على أس أس سد لطةالعقلى و تعود جذوره إلى ديكارت (1596 - 1650) و يقف العقلانيون موقف المتشكك من الممارسات المتوطدة التي لا يمكن تبريرها عقلانيا أو إسنادها إلى الخبرة التقنية، ولهذا ينطلق منظروا نظرية الاختيار العقلاني من افتراض أن كل إنسان هو شخص عقلاني في اختيار أكثر الوسائل نجاعة لتأمين أهداف ، فالعقلانية ترى أن كل فرد يريد تحقيق أكبر قدر ممكن من مصالحه، لكن حين تكون الموارد محدودة فإن عليه أن يقوم باختيارات معقدة بين مجموعة من البدائل

[1]-بارة سمير ، أنماط السلوك الانتخابي والعوامل المتحكمة فيه ،(مذكرة ماجيستير في التنظيم السياسي والإداري، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية)،جامعة الجزائر،2007،ص49.

المتنافسة[1]، إن هذا المفهوم يدفعنا إلى التساؤل عن مفهوم التصويت العقلاني و آلياته و محدداته.

يرى "بوفالو Buffalo Sorvey" بالرغم أن التصويت في الإنتخابات، قد ارتبط بأعمال وطنية حب الوطن، إظهار الوطنية، احترام الشرطة)، إلا أنه يعتبر عملا يؤكد الفرد من خلاله على إخلاصه وولائه للنظام، أكثر من كونه عملا يتقدم من خلاله بمطالبه إلى النظام السياسي.[2]

ويعرف "ستيوارت ميل Stewort mil" التصويت بأنه وسيلة التثقيف الروح العامة والذكاء السياسي.[3]

وتعرف الانتخابات على أنها الطريقة التي يتاح من خلالها للشعب حرية التعبير عن إرادته بناء على اقتراع يجري على قدم المساواة بين الناخبين وأن يكون اقتراعا سريا، والمساواة هذا تتعلق بقوة التصويت، أي لا يحمل صوت من حيث المبدأ وزنا غير متكافئ مع ما يحمله صوت آخر وبالتالي تكون لجميع الأصوات نفس قوة التأثير، وقد نصت المادة 20 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنه لكل شخص يتمتع بالأهلية القانونية الحق في المشاركة في حكم بلده مباشرة، أو عن طريق ممثلين وأن يشارك في انتخابات عامة تجري بالاقتراع السري، وأن تكون نزيهة ودورية وحرة[4].

ولهذا فإن الإنتخابات هي المظهر الرئيسي للمشاركة السياسية من قبل الشعب لاختيار ممثليهم في المجالس المختلفة عن طريق التصويت، وهي الطريقة الوحيدة لتنفيذ

---

[1]– فرانك بيلي، مرجع سبق ذكره، ص ص 562 – 563 .

[2]- طارق محمد عبد الوهاب: مرجع سبق ذكره، ص 40.

- وفي دراسة أجرتها مؤسسة القبس استهدفت الإجابة على السؤال: أيها الناخب كيف تختار مرشحك ؟ في الكويت، خد مت الدراسة إلى أن ما نسبته 55 . 3 % من المستطلعين يختارون مرشحهم استنادا لمواقفه السياسية الوطنية (الإخلاص الوطني، د با الوطن، روح المسؤولية الوطنية.. إلخ)، وهذا ما يوحي بأهمية هذا المتغير لدى عملية التصويت، كما يدل على مستوى الوعي السياسي في المجتمع، راجع:

- مؤسسة القبس: «أيها الناخب كيف تختار مرشحك»، تم الإطلاع على صفحة الويب بتاريخ 22/06/2018.

http://www.beirutcenter.info/default.asp?contentID=684

[3]– فليب برو: مرجع سبق ذكره، ص 305

[4]– جاي س جود وين جيل : الإنتخابات الحرة والنزيهة: القانون الدولي والممارسة العملية. ط1، (ترجمة: أحمد منير وفايزة حكيم)، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2000، ص ص 57–58.

الديمقراطية الليبرالية التمثيلية" في ظل تزايد أعداد السكان، وعدم إمكانية تطبيق الإجتماع الكامل لأفراد الشعب[1].

وبالتالي تكون الانتخابات قاعدة النمط الديمقراطي، خاصة التنافسية منها، والتي تفسح للمواطن الإختيار بين بدائل عدة من المرشحين، فهي بذلك تؤسس لنظام ديمقراطي ليبرالي، وتعد في حقيقة الأمر إحدى نتائجه المباشرة التي تسمح بتمركز السلطة في يد المواطن، على أساس تج ددها عبر فوارق زمنية منتظمة ومتقاربة ضمانا لمبدأ التداول والفعالية[2].

وتعرفها "جين كيرياتريك "[(*)] على اعتبار أنها ليست مجرد انتخابات رمزية، بل هي انتخابات تنافسية، دورية، شمولية، وحماسية، يتم فيها اختيار كبار صانعي القرار في حكومة ما من قبل مواطنين يتمتعون بحرية كبيرة في انتقاء الحكومة، وفي إعلان ونشر انتقاداتهم وطرح البدائل[3].

و يرى "الجابري" أن الانتخاب نوع من الديمقراطية، و الذي يفترض فيه أن يقوم على أسس ديمقراطية و يلخصها في المساواة في الإمكانيات و الإمكانات و الوسائل . ومعنى الانتخاب عنده هو الاختيار، أي أن ينتخب المواطن معناه أن إمكانات عدة تتاح أمامه ليختار أيا يشاء منها، و يضيف أنه ليختار الناخب يجب أن يكون حرا فيما يريد، و يعرف ما يريد، و لماذا يريد، ويملك الاستطاعة على تحقيق هذا الذي يريد، و هي تظهر علاقة الحرية بالاختيار، التي تصبح استعبادا واستغلالا إذا كان هناك تفاوت في القدرة على التمتع بها[4].

بالحد الأدنى من حرية الأفراد، وعلى هذا يمكن القول بأن جوهر التصويت يكمن في عملية الاختيار[5].

---

[1]– إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي : مرجع سبق ذكره، ص 37.

[2]– ثناء فؤاد عبد الله: آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي. ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص ص 21–22.

[(*)]– سفيرة أمريكية سابقة في الأمم المتحدة.

[3]– بارة سمير، مرجع سبق ذكره، 154

[4]مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الانسان، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997، ص 18

[5]– محمد طارق عبد الوهاب: مرجع سبق ذكره، ص 39.

ولهذا فالتصويت يعد من أكثر الأنشطة السياسية التي يمارسها المواطن، وهو ما يدفع القادة والحكام للتوجه إلى محاولة تكييف سياساتهم، حتى يتمكنوا من جمع أصوات أكثر المواطنين، وهو كما أشار فيربا Verba" قد يعمل على توصيل وإيصال معلومات قليلة عن رغبات وتفضيلات القائمين بالتصويت Voters إلى القادة والمسؤولين، وهذه المعلومات قد تظهر حقيقة أن الأصوات التي قد يحصل عليها احد المرشحين دون آخر هي معلومات غير ملائمة للتعبير عن تفضيلات المواطن.

إن العلاقة القائمة بين المعلومات المحدودة عن تفضيلات المواطن، والضغط العالي ال ذي يمارسه هذا المواطن على القادة بما يتضمنه من نتائج كبيرة، هو الذي يعطي التصويت خاص يته الفريدة كوسيلة للضبط، وبما أن السلوك الانتخابي سلوك فردي، فإن هذا الفعل يكون نتيجة ص راع وتنافس في الموقف الانتخابي (Electoral situation) من أجل تحديد طبيعة هذا السلوك (التصويت أو الامتناع عن التصويت)، وإذا كان التصويت فلصالح من ؟[1].

إن التعاريف السابقة التصويت تشترك وتركز في الوقت ذاته على أنه أحد أشكال قنوات المشاركة السياسية، إلا أن هناك بعض الدراسات التي تناولت عملية التصويت كم رادف للمشاركة السياسية، إذ يرى "جريتشتينGretachtine" أن المشاركة السياسية تتمثل في المشاركة في عملية التصويت[2]، ولم يختلف معه في ذلك افتحي الشرقاوي" الذي اعتبر المشاركة السياسية إنما تعني أن يحصل الفرد على بطاقة إنتخابية، ويذهب للإدلاء بصوته في صناديق الإقتراع في كافة الموضوعات السياسية التي تجريها الحكومة في الدولة[3].

رغم أن هذه التعاريف قد اتفقت على أن التصويت هو عملية المشاركة في اتخاذ القرارات، والقائمةعلى أساس الإختيار، إلا أن اعتباره مرادفا للمشاركة السياسية يعتبر تقزيم لهذه العملية التي هي أوسع وأشمل من ذلك.

وبناء على ما سبق يمكن أن يعرف التصويت بأنه أحد أنماط السلوك الانتخابي، ومن أهم مظاهر المشاركة السياسية و أبسطها و أيسرها ممارسة، ويتمثل ذلك في الآلية

[1]– عاطف أحمد فؤاد : مرجع سبق ذكره ، ص 39.

[2]– محمد طارق عبد الوهاب: مرجع سبق ذكره، ص 112.

[3]– المرجع نفسه، ص 113.

التي تتم بمقتضاها المشاركة في عملية اتخاذ القرارات خلال العملية الانتخابية، وتعيين الحكام بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وهي آلية أساسية للإختيار الحر المقرون بالمسؤولية ويعتبر الصوت الذي يدلي به المواطن

2 . 2. التصويت اللاعقلاني:

توضح وتكشف التحقيقات والاستطلاعات الانتخابية أن نسبة معينة من المواطنين لا تعلم في بداية الحملة الانتخابية ما إذا كانت ستذهب للتصويت، ولمن ستمنح أصواتها إذا ما قررت الذهاب. إن هذا التردد في أداء التصويت ينجر عنه في الغالب أداء عفوي و غير عقلاني، لأن التردد يعني عدم وجود دوافع تحفز الناخبين على التصويت، فإذا كان التصويت يعرف على أساس أنه عملية اختيار فإن هذا يعني وجود مجموعة من الأسس يفاضل الناخب بها بين المرشحين، وأن غياب هذه الأسس يعذي أن عملية المفاضلة لن تكون، وأن الاختيار سيأخذ الشكل العشوائي.[1]

ولهذا فالتصويت اللاعقلاني هو الذي تغيب فيه عملية المفاضلة بين المرشحين، ولا يخضع لأي أسس أو معطيات أو دوافع أو قناعات، يرمي من خلالها تحقيق غاية محددة، أي غياب الهدف من وراء التصويت . إن هذا النمط من السلوك الانتخابي يظهر لدى الناخبين الذين يؤمنون بأهمية التصويت كعملية فقط، وفي المجتمعات التي تشيع فيها الأمية.

وهناك أسباب عديدة تساهم في تشكل هذا السلوك منها :

– ضعف عملية التنشئة السياسية و فقدان المؤسسات الفعالة للقيام بذلك.

– انتشار التخلف السياسي و غياب عملية التثقيف السياسي.

– تعدد أسباب الاغتراب السياسي. و الجدير بالذكر أن هذه الأسباب من شأنها أن تأثر على الوعي السياسي للناخبين ، و أن سلوك التصويت اللاعقلاني يمكن أن يؤثر على شرعية المنتخب (رئيسا أو مجلسا) باعتبار أن الشرعية

تستمد مقوماتها من المساندة الشعبية، وتجدر الإشارة إلى أن وجود شخصية كاريزماتية من بين المرشحين من شأنها أن تخفض من حدة التصويت اللاعقلاني[2].

[1]–فرانك بيلي: مرجع سابق،ص ص496 ،497.

3- الامتناع عن التصويت و الامتناعية :

تتبنى نظم سياسية كثيرا مبدأ التصويت الإجباري، وهذا يعني إلزامية الناخب بأداء التصويت وإلا تعرض لعقوبة يحددها المشرع، وإذا كان أنصار نظرية الانتخاب كحق قد رفضوا التسليم بهذه الفكرة، فإنه على العكس تماما من جانب أنصار نظرية الانتخاب كوظيفة، إذ مند وا المشرع دق وسلطة جعل التصويت إجباريا، وهي فكرة تعني نهاية ظاهرة الامتناع عن التصويت، إذ يسلم البعض بأن التصويت الإجباري يعمل على معالجة الامتناع عن التصويت، عن طريق العقوبات المتوازية، فلا هي ضئيلة بحيث يستهين بها الناخب فتصبح بلا جدوى عند توقيعها، ولا هي بالكثيرة والصعبة بحيث يرهب منها بالقدر الذي تؤدي إلى تحقيق عكس النتائج المرجوة منهاباعتبار أن إتباع أسلوب التصويت الإجباري يعني أن التصويت سوف يكون بسبب الخوف لا الإدراك وهو ما يتطلب دراسته، وتنميطه وتحديد أسبابه ومن ثم معالجتها، إن دراسة هذه الظاهرة يستلزم توضيحها بتحديد مفهوم الجسم الانتخابي (Le Corps Electoral) و هو مجموع المواطنين المستوفين شروط اكتساب الحق الانتخابي والمسجلين في القوائم الانتخابية[1].

1.3 مفهوم الامتناع عن التصويت والامتناعية

يبدو أن التفريق بين الامتناع L abstention و الامتناعية L abstentionisme غير ضروري، بناءا إلى الهدف الذي تسعى لتحقيقه، إلا أن المنطلق يظهر أن الامتناع ما هو إلا مرة ف ظرفي قد يكون نتيجة جهل أو قلة وعي أو عدم الاهتمام بالسياسة، إلى غير ذلك، بينما الامتناعية هي عبارة عن مذهب واع (اتجاه مقتنع به) من جانب الفرد أو الجماعة، معاد لمبدأ الانتخاب كليا، أو للمواضيع التي تكون على أساس الانتخابات[2].

أي أنها تعني عدم المشاركة نهائيا في أعمال و قضايا المجتمع السياسي، نتيجة ضد معف الاندماج الاجتماعي أو الاغتراب السياسي، و هذا المذهب قد يتواجد ويظهر في كل فئات المجتمع، إلا أنه يكثر انتشاره في فئة النساء، كما يظهر هذا الاتجاه في أوساط الناخبين ذوي المستوى الضعيف اجتماعيا وثقافيا.

---

[1]–فليب برو، مرجع سبق ذكره، ص 315

[2]–جاي س جود وين جيل، الإنتخابات الحرة والنزيهة، القانون الدولي والممارسة العملية. ط1، (ترجمة: أحمد منير وفايزة حكيم)، مصر: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، 2000، ص51–53.

المبحث الثالث: المقاربات النظرية المفسرة للسلوك الانتخابي .

بالنظر إلى أهمية موضوع السلوك الانتخابي، فقد استقطب اهتمام علماء الاجتماع والسياسية، بحيث انقسمت التحاليل المقدمة إلى ثلاث مقاربات نظرية تفسره انطلاقا من زوايا معينة، ويمكن إجمالها فيما يلي:

1- المقاربة الإيكولوجية:

يعتبر الفرنسي أندريه سيغفريدAndre Siegfried أول من أسس لهذه المقاربة في كتابه Tableau politique de la France de l ' oust1913، حيث اعتمد في تحليله لسلوك الناخب على متغيرات ثقيلة مرتبطة بالجغرافيا، من مثل طبيعة الأرض، و نموذج العمران، ونظام الملكية، بحيث يقترح بعض المعادلات الانتخابية من مثل: -ناخبون في أراضي غرانيتية + كثافة سكانية قليلة متناثرة + ملكية كبيرة = توقع تصويت لصالحاليمين.
- ناخبون في أراضي جبسية تعرف ندرة في المياه + كثافة سكانية عالية وملكية صغيرة = توقع تصويت لصالح اليسار.

لقد لاقت هذه المقاربة إقبالا واسعا من طرف العديد من المؤرخين، مثل موريس أغولون وعلماء السياسية مثل إيف لاكوست و فرانسوا غوغيل، بحيث ربط لاكوست السلوك الانتخابي بالتطور الديمغرافي وتعديلات المحيط الحضري والتحولات السوسيو - اقتصادية والتباينات الثقافية ، وذلك في دراسة أجراها عام 1986 على اثنين وعشرين مقاطعة فرنسية، وعليه فإن الفرد الناخب ليس معزولا بل يعيش في جماعة مرتبطة بدورها مجال جغرافي معين تؤثر خصائصه فيالفرد و الجماعة.

فالانتخابات هي إحدى وسائل تداول السلطة بالطرق السلمية، وتقوم أساسا على حرية الاختيار لمن يكسبه الدستور حق الانتخاب.

و الانتخابات الحرة التي يقوم عليها النمط الانتخابي تفترض توافر عدة شروط [1]:

- ✓ أن تتعدد البدائل موضوع الإختيار.

[1]- صلاح سالم زرتوقة : الموسوعة السياسية العالمية : أنماط الاستيلاء على السلطة في الدول العربية : دراسة في الأساليب : النمط الوراثي - النمط الانقلابي - أنماط أخرى 1950 - 1985، الجزء : 15، القاهرة: مكتبة مدبولي، د ت ، ص ص 119-120.

- ✓ حرية معرفة ومناقشة البدائل موضوع الإختيار، مع ضمان حرية وفرص متساوية لكل المتنافسين ومؤيديهم لممارسة الدعاية.
- ✓ محدودية ومعقولية عدد المرشحين بشكل يناسب إدراك المواطن العادي.
- ✓ ضرورة وجود أوزان متساوية للأصوات لكل من بلغ سن الرشد السياسي.
- ✓ العمل على ضمان تحقيق حرية الناخب في إختياره بتوفير سرية التصويت التي تنص عليها المبادئ الديمقراطية.
- ✓ ضرورة أن تعكس إجراءات حساب الأصوات التعبير الحقيقي عن تفضيلات الناخبين لكل بديل، مع التصريح وإشاعة النتائج الدقيقة المفصلة في أقرب وقت.
- ✓ وبتوفر هذه المعايير يتمكن الناخب من التمتع بحقه الانتخابي على أحسن صورة وبشكل تام.

والجدير بالذكر أن هذا الحق قد ارتبط بالعديد من الشروط، والتي اختلفت من دولة إلى أخرى، وانطلاقا منها تتسع المشاركة الإنتخابية أو تضيق، وهذا راجع للعديد من الأسباب، منها القيود التي تفرض في القائم بالتصويت أو أثناء أداء العملية، والتي قد تكون قليلة إلا أنها تؤثر بشكل واضح.[*]

وقد أفرز هذا الجدل القائم حول من يقوم بالانتخاب اتجاهين هامين: نظرية الانتخاب كد ق شخصي ونظرة الانتخاب كوظيفة، وتفضي النظرية الأولى إلى أن الانتخاب حق شخصي يثبت لكل فرد له صفة المواطن، ولا يجوز للمشرع أن يحرم أحدا من استعمال هذا الحق، إلا لمن كان عديم الأهلية، ويترتب على هذا المبدأ ما يلي:

1. إعطاء الشرعية للسلطة الحاكمة.

---

[*] سابقا كان يفرض للحصول على حق الإنتخاب في الولايات المتحدة – على سبيل المثال – شروط الملكية، ثم شرط الضريبة وألغيت هذه الشروط بسبب الحرب الأهلية (1860–1865)، ومنح الأمريكيين السود حق الإنتخاب بمقتضى التعديل الخامس عشر الدستور، ورغم ذلك فإن ولايات الجنوب قد وضعت عوائق قانونية و غير رسمية لتصويت إلى سود مثل: إختبارات القراءة، الإنتخابات الأولية المقصورة على البيض، وكل هذه العراقيل استهدفت منع السود من التمتع بحقهم في المشاركة الإنتخابية، إضافة إلى طريقة توزيع الدوائر الانتخابية، و عملية تشتيت السود حتى تقل فعاليتهم الإنتخابية، هذا ويذكر أنه لم يحظى للمرأة الحق في الإنتخاب في الولايات المتحدة الأمريكية، إلا بعد المصادقة على التعديل العشرين للدستور في عام 1920، ينظر: – لورانس فراهم وآخرون: السياسة والحكومة. (ترجمة: عبد الله بن فهد عبد الله اللحيدان)، الرياض : جامعة الملك سعود للنشر.....1999، ص 48.

2. تنشيط الإحساس لدى المحكومين بانتمائهم للمجتمع، بفضل ممارس تهم الجماعية لامتي از دقى المشاركة

لذلك تتميز الديمقراطيات الحديثة بسعيها المستمر بتوسيع مشاركة المواطنين ف ي الإنتخابات وإلى أقصى قدر ممكن، بعدما كان حق انتخاب في البداية محصورا على فئات معينة في معظم الدول(*)، وهذا النظام من شأنه أن يتيح فرص التصويت لكل المواطنين ويفتح لهم مجال المشاركة السياسية، وعليه يعد التصويت، أحد أهم أنماط المشاركة السياسية وأحد قنواتها، فهو عبارة عن السلوك الذي يجسد قيام المواطن البالغ بالمفاضلة بوعي أو بغير وعي بين مرشحين أو أكثر في الإنتخابات العامة، إذ تعول الدول النيابية كثيرا على سلوك المواطن التصويتى، على اعتبار أن ذلك يرتبط أساسا بالممارسة الفعلية للديمقراطية، و في المقابل لا يقتصر التمتع بهذا الحق على نظم الحكم الديمقراطية فحسب، وإنما يمتد ليشمل ولو بصورة محدودة للنظم الشمولية والديكتاتورية[1].

فالانتخابات عملية لا تميز النظم الديمقراطية فحسب، و إنما تتميز النظم الديمقراطية ب نظم انتخابية نزيهة و دورية و ذات شفافية تحقق الإرادةالديمقراطية(*).

(*)– تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أول من طبق قانون الإقتراع العام سنة 1850، ينظر :

– زرنوقة محمد الصالح، مرجع سبق ذكره، ص 55. (2)

[1]– مصطفى عبد الله خشيم: موسوعة علم السياسية : مصطلحات مختارة. ليبيا : الدار الجماهيرية للتوزيع والنشر، 1994، ص39.

(*))- يعد التداول السلمي على السلطة عن طريق الإنتخابات من أبرز الخصائص التي تتميز بها النظم الديمقراطية، لأن الإنتخابات هي السبيل الوحيد في ظل هذه النظم لتولي أي موقع من مواقع المسؤولية السياسية، وتقوم الإنتخابات في هذه الحالة بوظيفة مزدوجة، فهي وسيلة لإختيار القائمين على السلطة من ناحية، وهي أداة للرقابة على الحكام من ناحية أخرى، وأخشى ما يخشاه أي سياسي منتخب هو فقدان ثقة ناخبيه في الإنتخابات الموالية، ولكن تتطلب الإشارة هنا إلى أن واقع العملية الإنتخابية في الدول الغربية ليس على هذا النحو من المثالية، سواء من جانب الناخبين، أو من جانب المرشحين، وليس أدل على ذلك من تلك العبارات التي كتبها مجموعة من كبار العلماء الغربيين، ليصفوا بعض ما تعانيه ديمقراطياتهم، من ذلك قول الفرنسي جيرزJirz" : أن عددا
غير قليل من الناخبين الفرنسيين ينحاز لأحزاب اليسار، بيد أنهم يصوتون الأحزاب اليمين، وهو ما يعبر عنه سيغفريد" بقوله: أن الفرنسيين قلبا إلى اليسار وجيبا إلى اليمين، للتوسع ينظر: - أسامة أحمد العادلي: النظم السياسية المعاصرة بين الشمولية والديمقراطية. الإسكندرية: ألك س لتكنولوجيات المعلومات، 2004، ص 94.

2- المقاربة البسيكوسوسيولوجية:

لقد سمح التطور الحاصل في مجال تقنيات سبر الآراء في الأربعينيات من القرن الماضي بالربط ما بين الفرد وجماعات الانتماء وتأثير ذلك في السلوك الانتخابي، ففي الولايات المتحدة الأمريكية قام بول لازارسفيلد وفريقه في عام 1940 بدراسةحول تأثير الحملة الانتخابية من خلال وسائل الإعلام في سلوك الناخب الأمريكي، حيث كشفت الدراسة عن أن الخيارات السياسية للناخب تحددها الخصائص الاجتماعية والدين والوضع السوسيو اقتصادي، وليس الحملات الانتخابية من خلال وسائل الإعلام، فمثلا كلما كان المستوى الاجتماعي للناخبين مرتفعا، صوتوا لصالح الحزب الجمهوري، أما إذا كانوا ذوي مستوى اجتماعي منخفض وكاثوليكيين ومن الحضر فإنهم يصوتون لصالح الحزب الديمقراطي.

يندرج ضمن هذه المقاربة نموذج من تطوير مركز بحوث المسح في جامعة ميتشيغان في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1960، من أصحابه: كومبل، كونفرس، ميلروستوكس حيث يتصور هؤلاء أن سلوك الناخب الأمريكي يحدده الميول أو التقمص الحزبي المكتسب من

الأسرة والموروث منذ الطفولة، حيث يصبح الناخب مرتبطا نفسيا بحزب ما يكون له وفيا دائما .

3- المقاربة الاقتصادية: التحليلي الإستراتيجي.

تم تطوير هذه المقاربة من طرف أنطوني داونز عام 1957 في كتابه النظرية الاقتصادية للديمقراطية، وهي تركز أساسا على ظاهرة "التطاير الانتخابي"، كما أنما تتصور أن الناخب "عقلاني" بحيث يقوم بتكييف تصويته مع عروض السوق الانتخابي، فهو واع بخياراته ذلك أنه يسعى دائما إلى تعظيم فرص المنفعة من خلال حسابات التكلفة والمنفعة، يأتي في هذا السياق تحليلكر امر الذي درس سلوك الناخب الأمريكي في عام 1971، وخلص إلى أنه يصوت دائما الصالح من يحافظ أو يحسن من وضعه السوسيو اقتصادي.[1]

في هذا السياق، طور كل من هاملوايت و كايتز و جايغر و همفريز في عام 1981 مفهوم الناخب المستهلك، وذلك في دراسة لستة انتخابات متتالية في بريطانيا طيلة 15 عاما،

[1]-ليمام سلمى ، بارة سمير ، النماذج الإنتخابية : نحو مقاربة ميدانية لتحليل الأنماط الإنتخابية في الجزائر، دفاتر السياسة والقانون،2011 ص 190 .

بحيث خلصوا إلى أن التطاير أو اللاستقرار في التصويت قاعدة، وليس استثناء، حيث أن 70% من الناخبين يغيرون تصويتهم من انتخاب إلى آخر، وذلك وفقا لحسابات عقلانية مرتبطة بعروض الأحزاب السياسية بعيدا عن التفضيلات الإيديولوجية وتأثير الأسرة والمحيط المهني.

تجدر الإشارة إلى أن صياغة هذه النظرية قد تأثرت بدرجة كبيرة بالنظرية الاقتصادية التيتركز على حسابات الربح والخسارة، ذلك أن داونز عندنا طرح مفهومي "الناخب العقلاني" و"الناخب المستهلك" فإنه قد أجرى نوعا من المقايسة بين مستهلك السلع في السوق والناخب الذي يتفحص العروض المقدمة من جانب المرشحين، وفي النهاية يختار لمن يصوت له بناء على حسابات عقلانية براغماتية.

إنه بالرغم من أن هذا البحث تركز على متغير نشاط الأحزاب السياسية الجزائرية فيتفسير سلوك الناخب الجزائري إلا أن ذلك لا يمنع من استخدامنا لمفاهيم المقاربة الاقتصادية منمثل "العرض السياسي" و"الناخب العقلايي" و "الناخب المستهلك" ... التي سوف نستعملها كأدوات تحليل للواقع الحزبي والسلوك الانتخابي في الجزائر[1].

المبحث الرابع : علاقة الممارسة الانتخابية بالمشاركة السياسية

إن الأدبيات التي تناولت المشاركة السياسية توضح الاهتمام الخاص للمحققين بالانتخابات والمشاركة الانتخابية مع وجود طرق مختلفة للمشاركة سياسيا، والإجابة عن سبب هذا الاهتمام يمكن القول أن الانتخابات من بين وسائل مشاركة المواطنين سواء كانت انفرادية أو جمعية حركية أو مهنية هي الأهم والأبرز والأكثر قابلية للقياس من أنواع مشاركة الأشخاص في الساحة السياسية وكذلك بأنما تبين من جهة الأساس الاجتماعية للقدرة السياسية، ومن جهة أخرى تشكل ملاكا جيدا لتقسيم وتوزيع القدرة في المجتمع.[2]

إذا كانت الانتخابات كضمانة للمشاركة الشعبية أو ضمانة لسيطرة الشعب على قراراته تقتضي مشاركة الأفراد في الترشح و التصويت وإتاحة كل السبل الممكنة لضمان

[1]–بارة سميرة ، نفس المرجع ، ص 198.

[2]– دونالد هورترز، الأنظمة الإنتخابية الخطوة الأولى لصناعة القرار"(ترجمة راتا نعيم وصلاح مرتضى)" الموسوعة العراقية ، العدد 8، 2007، ص01 .

أقصى حد من المشاركة نظرا لأن الجسم المنتخب هو تعبير عن سلطة الشعب وإرادته العامة مما يضفي عليها للقرارات السياسية والاجتماعية التي ستتخذ.

وإذا كانت المشاركة السياسية مشاركة إيجابية فهي تتفق مع مبادئ الحرية والعدالةوالديمقراطية.

إذ تعد المشاركة الانتخابية من أحسن صور المشاركة السياسية وأكثرها وضوحا في جميع بلدان العالم ومجتمعاتها، بغض النظر عن طبيعة أنظمتها السائدة والمشاركة الانتخابية هي الأكثر استخداما خاصة في الدول النامية، كما أنه مجرد التكلم عن المشاركة السياسية يتبادر في الأذهان مباشرة الانتخاب ذلك أن الاعتقاد السائد لدى الكثير هو المشاركة الانتخابية نفسها المشاركة السياسية، مهملين بذلك ما للمشاركة السياسية من صور أخرى كالانضمام إلى الأحزاب السياسية والترشح والمشاركة في المنظمات بأنواعها كالمنظمات المهنية والنقابات ومتابعة الأخبار السياسية وبحريات المجتمع السياسية إلى غير ذلك من أوجه المشاركة السياسية في المجتمع[1].

[1]– المجالس القومية المتخصصة في المشاركة السياسية ،الدورة الثمن والعشرون، 2007–2008 ،ص6.

خلاصة الفصل الثاني:

حاولنا في هذا الفصل التأكيد على أن الانتخابات وسيلة تقصي لتجسيد لمبدأ الديمقراطية باعتبارها آلية ضمن آخرى، فإن لها إطار ضابط يتم الاستناد إليه على الأقل نظرياً للتدليل على مصداقية هذه العملية.

كما أن لها معايير دالة تجري ممارستها في الواقع، تنقل التصور المراد تجسيده في إطار ما يجب أن يكون إلى حيز الوجود في إطار ما هو كائن وعلى العموم فإنه بدون تجسيد فعلي لهذه المعايير والمؤشرات يبقى المبدأ الضابط للعملية ككل مجرد شعار خال من مثله ومثاله.

الفصل الثالث: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

عند تحديدنا لمشكلة البحث وما يتعلق بها بصيغة نهائية أنتقلنا إلى مرحلة جمع وتنظيم المعلومات للتحقق من فرضيات دراستنا تتطلب عمليتين هما اختيار أداة جمع المعلومات وتعريف مجتمع البحث المستهدف وتحديد العينة المنبثقة عنه ثم عرض النتائج.

المبحث الأول: الوضع العام لأداء جمع المعلومات وتطبيقها

ميدانياً ومن خلال تطبيق المقاربة الكمية استعنا بتقنية الإستمارة كتقنية أساسية، واقع الإستبيان كأداة رئيسية لجمع المعلومات لسببين هما:

أولاً: ملائمة الإستمارة لهدف الدراسة متمثلة في قياس مدى البيئة السياسية والإجتماعية المحيطة بطلاب الجامعة على سلوكهم الإنتخابي.

ثانياً: تعتبر الإستمارة في أدابيات منهجية البحث العلمي بأنها تقنية مباشرة لتقصي تستعمل إزاء الأفراد لمقارنات رقمية لذى فإنها تستعمل على عدد كبير من الطلبة وإن أسئلتها تتميز بالوحدة والدقة.

يشتمل الشكل النهائي للإستمارة على مقدمة وثلاثة محاور أساسية تتضمن في مجملها 21 سؤلاً بالإضافة إلى عشرة أسئلة (10) حول البيانات الشخصية للمبحوثين وبالتالي بلغ عدد الإستمارات 31 سؤلاً تحاول هذه الأسئلة أن تصل إلى معرفة الإثارة التي تحدثها: التمثلات والمواقف التي يحملها الشباب الطلبة في جامعة أدرار حول الساسة في الجزائر، النية السياسية، الوضعية الاقتصادية والاجتماعية على السلوك الانتخابي عند فئة من طلبة جامعة أحمد دراية وهنا نقدم تفصيل لما جاء في الاستمارة.

1-مقدمة الاستبيان.

2-أسئلة حول الحالة السوسيو- مهنية.

3-مواقف وسلوكيات الطلبة حول السياسية والإنتخاب.

4-البيئة السياسية.

المبحث الثاني: خصائص مجتمع البحث وتحديد عينة الدراسة

يعرف مجتمع البحث في أدبيات البحث العلمي على أنه « مجموعة منتهية أو غير منتهية من العناصر المحددة مسبقاً والتي ترتكز عليها الملاحظات بالنسبة لهذه الدراسة يشمل مجتمع البحث على فئة من طلاب جامعة أحمد دراسة بأدرار الذين تتراوح أعمارهم ما بين 22و 34 سنة ويظهر من خلال هذا أننا أمام مجتمع حيث يمثل فيه الشباب أغلبية ويعتبر هذا التقدير الكمي لفئة الشباب على درجة بالغة من الأهمية.

حرصنا أن تكون جميع الأعمار الممتدة من 22–34 سنة مستويات التعليم جامعي، منطقة السكن حاضرة في العينة بالنسبة للاستمارات ونظراً لصعوبة توزيعها بصفة شخصية من حيث الوقت والتكلفة فضلنا الاعتماد بصورة أساسية على طريقة الكرة الثلجية وبصفة محدود على العينة العرضية:

بالنسبة للطريقة الأولى، استعملت مع الأشخاص الطين تعرفهم وتمت عن طريق توزيع استمارات على نواة صغيرة من المبحوثينوسلمانهم الاستمارة ليجيبوا ع على أسئلتهها أمامنا مع إتاحة الفرصة لهم في نفس الوقت لطرح أي تساؤلات بشأن محتوى الإستمارة، ثم طلبنا منهم توزيعها على أفراد لعينة في الكلية التي يدرسون بها والاتصال بطلاب أخرين للقيام بنفس العملية أما الطريقة الثانية فهي تعنى إستغلال مجموعة من وقع عليهم الاختيار عن طريق الصدقة وقد استعملت مع الاشخاص الذين لا نعرفهم.

1–الاستمارة:

1–1–جدول رقم 01 يبين الجنسين:

	التكرار	النسبة
ذكور	17	%50.5
إناث	14	%49.5
المجموع	31	%100

يتضح من خلال الجدول أن توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنسين جاء ممثلاً لحجمهم في المجتمع الأصلي للدراسة (49.5% إناث و 50.5% ذكور) وتحتوي عينة الدراسة على 17 ذكراً و 14 إناث .

1-2- جدول رقم (02) يبين الفئات العمرية حسب السن

	التكرار	النسبة
24-22	12	%35.5
28-25	10	%30.5
31-29	09	%17
المجموع	31	%100

تشير نتائج الجدول إلى وجود ثلاث فئات عمرية أساسية تمثل الفئتين (22-24) و (25-28) الفئات الأكثر تمثيلاً في العينة بنسبة 35.5% و 30.5% وهو ما يسمح بالوصول إلى بعض النتائج مثل الأثر المباشر على المشاركة والممانعة الانتخابية أما بالنسبة للفئة العمرية من (29-31) فإنها تسمح بتقصي التطور في السلوك الإنتخابي.

1-3- جدول رقم (03) بين الأصل الجغرافي:

	التكرار	النسبة
رقان	04	%5
زاوية كنتة	08	%20
أدرار (وسط)	12	%40
أوقروت	04	%05
تيميمون	06	%10
المجموع	30	%100

يلاحظ من نتائج الجدول عم التوازن النسبي في التمثيل على مستوى المناطق الجغرافية في الأصل للطالب إذا نجد مثلاً في منطقة أدرار وسط نسبة 40% كما نجد على أطراف مدينة أدرار زاوية كنتة نسبة 20% و 10%على مستوى تيميمون وعلى مستوى رقان وأوقروت05% وبالتالي فإن هذا التنوع الذي يحملها متغيير الإقامة يمكن أن يساعد على تفسيربعض النتائج في الانتخاب (الوضعية الاجتماعية والانحدار من منطقة شعبية).

1-4- الجدول رقم (04) يبين المستوى العلمي

	التكرار	النسبة
علوم سياسية	06	%22
حقوق	06	%22
أدب ولغات	04	%10
علوم الاقتصادية	05	%20
علم الاجتماع	04	%10
إعلموأتصال	03	%08
هندسة	03	%08
المجموع	31	%100

تتضح من الجدول أن المستوى العلمي المختلف ممثل بنسبة متقاربة حيث أن نسبة 22% في العلوم السياسية والحقوق وهي أعلى نسبة والنسب الأخرى مقاربة جداً ب 20% و 10 % في كلاً من أداب وعلم الاجتماع ونسبة ضيئة في علم الاتصال والهندسة بـ 03% هذا التمثل غير المتكافئ يمكن أن يفسر طبيعة اسئلة الاستمارة.

المبحث الثالث: عرض نتائج الدراسة

نتعرض في هذا المطلب إلى عرض الدراسة الميدانية:

1-نتائج الاستبيان

1-1-مواقف وسلوكيات من السياسة والانتخاب.

جدول رقم (05) يبن مناقشة الطلبة لمواضيع سياسية وطبيعتها

هل نناقش مواضيع سياسية			طبيعة المواضيع السياسية المنقشة			
	نعم	لا	المجموع	محلية	وطنية	دولية	المجموع
التكرار	26	05	31	04	26	1	31
النسبة	% 90	%10	%100	%10	% 89	% 1	%100

لا تغيب السياسية كموضوع للنقاش عند طلبة العينة إذا تبين إتبعاً للجدول أن الاكثرية يميلون إلى مناقشة مواضيع سياسية وطنية بنسبة 89% من الذين صرحوا بمقابل 10% يميلون إلى المحلية والدولية لا يتناقش فيها سوى نسبة 1%

جدول رقم (06) يبن درجة الأهلية السياسية عند طلاب الجامعة

	التكرار	النسبة
من يعين الوزير	20	%30
رئيس المجلس الدستوري	20	% 30
أخر أنتخابات أجرية	06	%12
الحزب أغلبية في الغرفة العليا	25	% 31.5
دون إجابة	1	%1

حسب نتائج الجدول استطاع 32.5 من أفراد العينة أن يتعرفوا على من يعين الوزير الأول في الجزائر، كما استطاعت نسبة 30% أن تعرف من هو رئيس المجلس الدستوري في المقابل تتدني نسبة 30% أن تعرف من هو رئيس المجلس الدستوري في المقابل تتدعى نسبة 06% من ريف آخر انتخابات أجريت بينما نسبة مرتفعة 25% استطاعت معرفة الحزب صاحب الأغلبية في البرمان الغرفة العليا، وفي الأخير صرحت نسبة 1% بأنها لا تعرف الإجابة عن هذه الأسئلة.

جدول رقم (07) بين إمتلاك بطاقة انتخاب

	التكرار	النسبة
نعم	29	%98
لا	02	%2
المجموع	30	%100

يظهر أن أغلبية الساحقة 98% يمتلكون بطاقة الناخب بينما 2% تعبر عن عدم امتلاك بطاقة ناخب.

جدول رقم (08) بين درجة إهتمام الطلاب بأنشطة العملية الانتخابية

	نعم		لا		المجموع	
	التكرار	**النسبة**	التكرار	**النسبة**	التكرار	النسبة
تتبع أخبار الحملة الإنتخابية	26	**%88**	07	%12	31	%100
حضور اجتماع المترشح ما	4	%13	27	%87	31	%100
المشاركة في حملة انتخابية	6	%15	25	%85	31	%100
التفكير في التشرح	10	%35	21	%55	31	%100
توعية الآخرين بأهمية الانتخاب	7	%16	24	%84	31	%100

تعكس نتائج الجدول اهتمام طلبة العينة بتتع أخبار الحملة الانتخابية نسبة 88% يمكن تفسير ذلك من خلال تأكيد السلطة عليها خاصة في الانتخابات الأخيرة حيث شكل ضعف المشاركة الانتخابية اشكالية لم تجد الحكومة لها حلاً، لذلك سخرت الحكومة إمكانيات مادية كبيرة وفي المقابل نجد ضعف في الأنشطة الفعلية لانخراط الطلبة فيها إذ تشير نتائج الجدول إلى عدم الاهتمام بحضور التجمعات التي يقيمه المرشحون بنسبة 13% ونسبة المشاركة في الحملة الانتخابية متدنية نسبة 6% والتفكير بالترشح بنسبة 35% في حين توعية الآخرين سجلة نسبة 16%.

يمكن تفسير هذا من خلال اللامبلاة السياسية من طرف الرأي العام الجزائريعامة والطلبة بصفة خاصة وهي تعود في جزء كبير منها إلى مسؤولية سلطة الحاكمة والاحزاب السياسية والمترشحين كما نشر الكثير من الدراسات.

جدول رقم (09) يبين تقييم دور الطلاب في المشاركة الانتخابية

	التكرار	النسبة
دور فعال	04	%06
دور ضعيف	25	%85
ليس لهم أي دور	02	%02
المجموع	31	%100

تشير نتائج الجدول إلى أن أكثرية طلبة العينة يرون أن دور الطلاب اليوم في المشاركة الانتخابية هو دور ضعيف فيه 85% تعتبر هذه النسبة معبرة عن حقيقة المشاركة

الانتخابية في طلبة في جامعة أدرار والتي تعتبر ضعيفة وغير مؤثرة كثيراً على مقاصد الانتخاب.

2-1 البيئة السياسية

جدول رقم (10) يبين مدى متابعة الطلبة للأحداث السياسية الوطنية

	التكرار	النسبة
نعم	22	%70.5
لا	09	%29.5
المجموع	31	%100

تشير نتائج الجدول أن نسبة 70.5% من الطلاب يتابعون السياسة الوطنية الجارية وهذا مقابل 29.5% من الذين صرحروا بأنهم لا يتابعونها.

جدول رقم (11)بين المصدر الذي يحصل منه الطلبة على معلوماتهم السياسية

	التكرار	النسبة
التلفاز	26	%45
الجرائد	12	%35.5
الأنترنت	29	%49
أخرى	8	%20
دون إجابة	2	%8

أهم المصادر المعلوماتية التي يتابع من خلالها الطلاب الشباب السياسي هي الأنترنت بنسبة 49% والتلفزيون 45% بالإضافة إلى مصادر أخرى نسبة 20% و 8% عدم التصريح بالمصدر الذي تحصل منه على معلوماتها السياسية.

جدول رقم (12) يبين نظرة الطلبة لنظام الحكم في الجزائر

	التكرار	النسبة
بيرقراطي	15	%65
أستبدادي	2	%4
ديمقراطي	04	%08
عسكري	10	%20
المجموع	31	%100

تشير نتائج الجدول أن أفراد العينة أغلبهم يصنفون الحكم في الجزائر على أنه بيروقراطي 65% وهذا في مقابل 20% عسكري في حين ترى نسبة 8% أنه ديمقراطية يرى آخرون نسبة 4% انه استبدائي.

خلاصة الفصل الثالث:

يسعى هذا الفصل إلى التجسيد الفعلي لمقاربة تناول السلوك الانتخابي في سياق الخاص الذي يجري فيه، وقد تم ذلك من خلال ثلاث مراحل أساسية هي

أولاً: جارينا دراسة ميدانية للسلوك الانتخابي عند فئة من طلبة جامعة احمد دراسة بأدرار حالة حزئية مع محاولة تبيان خصوصية هذه الحالة ومن بين أهم النتائج التي تحصلنا عليها أن الطالب مسيس، لكنه لا يشارك في الانتخاب إلا قليلا، وذلك بسبب التصورات والوافق لم تأتي من فراغ، وإنما كانت نتاجا لتفاعله السلبي مع أوضاع البيئة السياسية والاجتماعية المحيطة به، لكن مع ذلك يمكن تعميم هذه النظر ة على جميع الطلبة إذا كا أدخلنا متغيرات الحالة التعليمة والمستوى الثقافي مكتب هذه النتائج كمرحلة ثانية، ومن التدرج نحو مستويات أكبر حيث قررنا استغلال نتاج الدراسة الميدانية التي أجريت على حالة جزئية للحكم على الك، وقد تم ذلك من خلال إدراج نتائج دراستنا مع نتائج أخرى مسجلة على المستوى المحلي والوطن، جيث بدت هذه العملية وحدها القادرة على الذهاب نتائج هذه الدراسة إلى مستويات أبعد، كان من أهم ما تمحص عن هذه العملية هوعدم وجود اختلاف كبير في المشاركة الانتخابية بين الفئات الطلابية وغيرها من فئات المجتمع الأخرى، كما أن الانتخاب في حد ذاته لم تتبلور تاريخياً لممارسة سياسة أصلية، وإنما أرتبط بظروف خاصة أمثلها سياق مختلفة.

هذه الوضعية قادنا إلى محاولة استشراف مستقبل لأوضاع السياسة في الجزائر بالرجوع إلى واقع السلوك الانتخابي عند المواطن الجزائري اليوم، وقد تبين أن التطور في نسب الممانعة الانتخابية مؤخراً هو السبب الرئيسي الذي أدى إلى حدوث انفجار شعبي نتيجة لحالة الاسداد السياسي المزمن وبالتزامن مع عوامل أقليمية ودولية أدت إلى الحراك القائم في الشارع الجزائري والمطالبة بجمهورية ثابتة وتغير كل رموز النظام السابق.

خاتمة

خاتمة

أن نتائج العمليةالانتخابية ما هي إلا ترجمة العملية السلوكات وتوجهات الناخبين فيها، هذه الأخيرة التي كانت محور دراستنا والتي تهدف إلى تبيان أهم الأنماط التي يأخذها السلوك الإنتخابي، والذي يمثل في مجموعة الأفعال التي تصدر عن الناخبين قبل وأثناء الأداء الاشخاص، ويمكن التمييز بين أنواع هذا السلوك من خلال مبدأ العلاقنية في الأداء وعليه يمكن تقسيمه إلى مايلي:

التصويت العقلاني، التصويت اللاعقلاني، والامتناع العقلاني واللامتناع اللاعقلاني.

وتتدخل في تشكيل أحدى هذه السلوكات الانتخابية متغيرات عديدة، ولقد تم في دراستنا ربط السلوك الانتخابي بمغتير الثقافة السياسية، حيث تم التوصل إلى أن هذه الأخيرة تلعب دوراً كبيراً في تحديد سلوك الناخب وهذا الاحتوائها على مجموعة من القيم و عن باقي المجتمعات من جهة ومن جهة أخرى أن الثقافة السياسية السائدة في المجتمع هي التي تحدد نمط السلوك الانتخابي ففي ظل ظهور الثقافة السياسية هامشية في المجتمع تجعل المواطن يتخذ سلوك الامتناع اللاعقلاني ناتج عن غياب المعلومات لنظام السياسي وقلة الوعي السياسي الخاص لدى الناخب، بينما في المجتمعات التي تنشر فيها الثقافة السياسية المشاركتيه فإنها تؤكد على ضرورة وجود سلوك انتخابي في شكل التصويت العقلاني الناتج من الإحساس بالقدرة على التغير والتأثير وهذا ما يؤكد صدق الفرضية الأولى

قرر التوصل إلى أن سلوك الناخب يتأثر بنوعية النسبة السياسية والاجتماعية التي يتفاعل فيها، وذلك من خلال تأثيره بالعوامل السياسية كالنسبة السياسية والثقافة السياسية بالإضافة التي تأثيره بالظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة في المجتمع هذه العوامل تجعل الناخب أما يمتنع عن التصويت في الانتخاب أو تكون مشاركته فعالة وهذا ما أكدته الفرضية الثانية.

ويبقى مستقبل العملية الانتخابية مرهونا بمدى قدرة السلطة الحاكمة بقيام إجراءات إصلاحية على كافة الميادين سياسياً اجتماعيا اقتصادياً وثقافياً مما يدفع إلى تغيير سلوك الانتخابي بتوجيه الناخب للمشاركة في الانتخابات بطريقة ايجابية وفعالة.

وفي الأخير يمكن طرح جملة من التوصيات نختصرها فيمايلي:

- ✓ تفعيل العلاقة بين الناخبين والمنتخبين لتمكينهم من الإطلاع على انشغالات ومطالب المواطنين وذلك بغية زيادة المشاركة الانتخابية.
- ✓ تفعيل الثقافة السياسية ونشر قيم المشاركة السياسية وتعزيز الشعور بالانتماء ولولاء للوطن ونشر قيم النزاهة والشفافية .
- ✓ العمل على نشر الوعي السياسي والاجتماعي فيما بين الجماهير من خلال المؤسسات المعينة التربوية والإعلامية حتى يمكن أن ينشر الثقافة السياسية وينحو الوعي السياسي ويتحقق المشاركة الجماهير في الحياةالسياسية.
- ✓ وضع منظومة قانونية مرنة للانتخابات وواضحة للمترشحين والناخبين والقائمين على العملية الانتخابية.
- ✓ تعميق الممارسة الديمقراطية عن طريق احترام رأي المواطنين ومشاركتهم أكثر في صنع القرار.

قائمة المصادر والمراجع

1-المراجع:

1. سعيفان احمد، قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية. ط1، 2004،بيروت: مكتبة لبنان.
2. العادلي أسامة أحمد، النظم السياسية المعاصرة بين الشمولية والديمقراطية. الإسكندرية: ألك س لتكنولوجيات المعلومات، 2004.
3. سمير بارة ، أنماط السلوك الانتخابي والعوامل المتحكمة فيه ،(مذكرة ماجيستير في التنظيم السياسي والإداري، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية)،جامعة الجزائر،2007.
4. ثناء فؤاد عبد الله: آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي. ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.
5. جاي س جود وين جيل : الإنتخابات الحرة والنزيهة: القانون الدولي والممارسة العملية. ط1، (ترجمة: أحمد منير وفايزة حكيم)، مصر: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، 2000.
6. جدي فادي تركس، تنمية الثقافة السياسية للمرأة في صعيد مصر، أعمال المؤتمر المقام بجامعة أسيوط، أفريل 2008، ص 04.
7. حسان محمد شفيق العاني، الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة، العراق : مطبعة جامعة بغداد، 1986، ص.
8. حسن عالي، "الهوية الدينية والنخبة السياسية في الجزائر حزب جبهة التحرير الوطني نموذجا"، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، جامعة تلمسان، 2008).
9. دونالد هورترز، الأنظمة الإنتخابية ....الخطوة الأولى لصناعة القرار"(ترجمة راتا نعيم وصلاح مرتضى)" الموسوعة العراقية ، العدد 8، 2007.
10. رامي حسني الشرافي ،دور الإعلام التفاعلي في تشكيل الثقافة السياسية لدى الشباب الفلسطيني ، (مذكرة الماجيستير في دراسات الشرق الأوسط ، قسم الأدب والعلوم الإنسانية جامعة الأزهر ،2012).
11. سعيد بوشعير ،القانون الدستوري والنظم لسياسية المقارنة ،ج1،ط4 (الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،د س).

12. سمير خطاب، التنشئة السياسية والقيم، الطبعة الأولى، مصر : دار إيتراك للنشر والتوزيع، 2004، ص 42.
13. صابر عبد ربه ، الإتجاهات النظرية في تفسير الوعي السياسي ،الإسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2002.
14. صالح بلحاج، "التنمية السياسية نظرة في المفاهيم والنظريات"، جامعة الجزائر.
15. صلاح سالم زرتوقة : الموسوعة السياسية العالمية : أنماط الاستيلاء على السلطة في الدول العربية : دراسة في الأساليب : النمط الوراثي – النمط الانقلابي – أنماط أخرى 1950 – 1985، الجزء : 15، القاهرة: مكتبة مدبولي، د ت .
16. عبد الغفار رشاد محمد، "ديمقراطية الثقافة السياسية"، في كتاب الحرية والديمقراطية وعروبة مصر : المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1993
17. عصام سليمان، مدخل إلى علم السياسية، الطبعة الثانية، لبنان: دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، 1989.
18. علي الدين هلال، نيفين مسعد، النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغير، القاهرة : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2002
19. سلمى ليمام ، بارة سميرة ، النماذج الإنتخابية : نحو مقاربة ميدانية لتحليل الأنماط الإنتخابية في الجزائر، دفاتر السياسة والقانون،2011 .
20. لورانس فراهم وآخرون: السياسة والحكومة. (ترجمة: عبد الله بن فهد عبد الله اللحيدان)، الرياض : جامعة الملك سعود للنشر،1999.
21. المجالس القومية المتخصصة في المشاركة السياسية ،الدورة الثمن والعشرون، 2007–2008.
22. محمد السويدي: علم الاجتماع السياسي: ميادينه وقضاياه. الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، 1990.
23. محمد زاهي بشير المغيربي : قراءات في السياسة المقارنة قضايا منهجية ومداخل نظرية، الطبعة الثانية، ليبيا : دار الكتب الوطنية للنشر والتوزيع، 1998
24. محمد زاهي بشير المغيربي، قرآت في السياسة المقارنة قضايا منهجية ومداخل نظرية، ط02 ،لبيا: الكتب الوطنية للنشر والتوزيع ، 1998.

25. محمد شلبي ، المنهجية في التحليل السياسي : المفاهيم –المناهج–الإقترابات– الأدوات(الجزائر:دار هومة ،1997) .
26. مركز حقوق الإنسان: حقوق الإنسان والانتخابات. نيويورك: منشورات الأمم المتحدة، 1994.
27. مصطفى عبد الله خشيم: موسوعة علم السياسية : مصطلحات مختارة. ليبيا : الدار الجماهيرية للتوزيع والنشر، 1994.
28. مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الانسان، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997.
29. منذر السيد أحمد الحلولي،" الثقافة السياسية وأثرها على التحولات الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني"، (رسالة ماجستير ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، 2009).
30. نبيل حليلو، "التنمية والثقافة السياسية أية علاقة"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر : جامعة ورقلة، (العدد الثامن)، (جوان 2012)،

2–المواقع الإلكترونية:

1. عبد الله موسى، "الثقافة السياسية: الجزائر نموذجا"، عنالموقع:
2. http://www.jcmcr.com/download.php?t=Studies&file=57,15/08/2018
3. عباس راضي العامري، الثقافة السياسية ... منطلق المفهوم و أزمة التأسيس، نقلا عن الموقع:
4. http://www.alnoor.se/author.asp?id=1775/21/08/2018
5. بحث مقدم حول الثقافة السياسية، ص 04. عن الموقع :
6. http://www.saudiaffairs.net/webpage/sa/issue21/article21/article13.htm/18/07/2018.
7. عبد المالك المتوكل، "خصائص الثقافة السياسية العربية"، عن الموقع
8. http://www.sawtshouraonline.com/index.php?option=com_k2/ 10/09/2018
9. موسوعة الشباب، المشاركة بين الثقافة والتنشئة، نقلا عن الموقع :

10. http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/YOUN40.HTM/17/07/2013. Durand et B Robert Weil: Sociologie Contemporaine. 2Ed, France: Abinimprimeur, 2018, p511.

11. مؤسسة القبس: «أيها الناخب كيف تختار مرشحك»، تم الإطلاع على صفحة الويب بتاريخ 22/02/2019.

12. http://www.beirutcenter.info/default.asp?contentID=684

فهرس المحتويات

شكر وعرفان
الإهداء
مقدمة..... ج
الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للثقافة السياسية.....6
المبحث الأول: المستويات المفاهمية للثقافة السياسية 7
1- تعريف الثقافة السياسية:.....7
2-تعريف الثقافة:.....8
3- تعريف السياسة :.....9
المبحث الثاني : خصائص الثقافة السياسية. 11
1- الحرية والإكراه:..... 11
2- الشك والثقة :..... 11
3- الولاءالمحلي والولاءالقومي:..... 12
المبحث الثالث: مكونات الثقافةالسياسية..... 12
1- المرجعية: 13
2- التوجه نحوالعام:..... 13
3- التوجه نحوالنظام السياسي:..... 14
4- الإحساس بالهوية:..... 14
المبحث الرابع: نماذج الثقافة السياسية..... 14
1- الإدراكCognition: 15
2- المشاعرAffect:..... 15
3- التقييمEvaluation:..... 15
خلاصة الفصل الأول 17

الفصل الثاني: السلوك الإنتخابي دراسة مفاهيمية ومقاربة نظرية..... 18
المبحث الاول : تعريف الانتخابات 19
1–مفهوم الانتخابات..... 20
2–السلوك الإنتخابي:..... 21
المبحث الثاني : أنماط السلوك الإنتخابي..... 22
1–التصويت..... 22
2– أنواع التصويت:..... 23
3 – الامتناع عن التصويت والامتناعية : 28
المبحث الثالث: المقاربات النظرية المفسرة للسلوك الانتخابي 29
1– المقاربة الإيكولوجية:..... 29
2– المقاربة البسيكوسوسيولوجية:..... 32
3– المقاربة الاقتصادية: التحليلي الإستراتيجي..... 32
المبحث الرابع : علاقة الممارسة الانتخابية بالمشاركة السياسية 33
خلاصة الفصل الثاني:..... 35
الفصل الثالث: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية..... 36
المبحث الأول: الوضع العامل أداء جمع المعلومات وتطبيقها 37
المبحث الثاني: خصائص مجتمع البحث وتحديد عينة الدراسة 38
المبحث الثالث: عرض نتائج الدراسة..... 40
خلاصة الفصل الثالث:..... 45
خاتمة..... 46
قائمة المصادر و المراجع..... 49

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة تمثلات الطلبة حول الأمور السياسية أي البحث في الثقافة السياسية لدى الطالب الجامعي انطلاق من التساؤل حول كيفية اسهام الجامعة في اكتسابه ثقافة سياسية، ويفترض كإجابة أنها تساهم من خلال التفاعل القائم بين النشئة السياسية وتغيرات النبيئة الاجتماعية وتغيير عملية .... السياسية عملية هامة من خلالها يكتسب الفرد توجهات سياسة معينة ويكتسب معتقداته وقيمة السياسية وتقوم بها مجموعة من المؤسسات أهمها العائلة المدرسة، الجامعة وسائل الإ'لام... لكل منها تأثير بدرجة معينة على أراء الفرد السياسية نظراً لأهمية هذه العملية في التأسيس المواطنة وثقافة تتميز بمستوى مقنع من الوعي السياسي

الكلمات المفتاحية: الثقافة، السياسة، الثقافة السياسية، النشئة السياسية الطالب الجامعي، الجامعة.

Résumé:

Le but de cette étude est d'identifier les représentations des étudiants sur les questions politiques, c'est-à-dire la recherche sur la culture politique de l'étudiant, en commençant par la question de savoir comment l'université contribue à l'acquisition d'une culture politique, supposée contribuer à l'interaction entre le changement politique et social. Le processus politique est un processus important par lequel l'individu acquiert une certaine orientation politique, acquiert ses convictions et sa valeur politique. Il est mis en œuvre par un groupe d'institutions dont les plus importantes sont l'école familiale, l'université et les moyens dont chacun a un impact certain sur les opinions politiques de l'individu. Citoyenneté et culture avec une conscience politiqueconvaincante

Mots-clés: culture, politique, culture politique, éducation politique étudiant universitaire, université.

Abstract:

The aim of this study is to identify the students' representations about the political issues, ie, the research in the political culture of the university student, starting with the question of how the university contributes to the acquisition of a political culture, and it is assumed that it contributes through the interaction between political and social change. Politicalprocessis an important processthroughwhich the individualacquires a certain policy orientation and acquireshisbeliefs and political value and iscarried out by a group of institutions, the most important of which are the schoolfamily, the university and the means of ... each has a certain effect on the politicalviews of the individual. Citizenship and culture with a convincinglevel of politicalawareness

Keywords: culture, politics, political culture, political upbringing university student, university.